مجمعيات ندوات(7)

المؤتمر الدولي الرابع للصوتيات العربية

(اللغة أصوات)

الجزء الثاني

مجمع اللغة العربية - طرابلس

المؤتمر الدولي

الرابع للصوتيات العربية

(اللغة أصوات)

الجزء الثانى

مجمع اللغة العربية
طرابلس – شارع البلدية
ص . ب : 551 – بريد ميدان الجزائر
هاتف : 00218.21-4440728
ناسوخ: 00218.21-4440126
البريد الإلكتروني
lugha_arabiya@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب : المؤتمر الدولي الرابع للصوتيات العربية
(اللغة أصوات)
الجزء (2)
الناشر : مجمع اللغة العربية – طرابلس – ليبيا
سنة النشر : (ط1)1378و.ر (2010)
الترقيم الدولي (ردمك) :
ISBN 978-9959-9575-7-3 (المجموعة 7)
ISBN 978-9959-9575-9-7 (الجزء الثاني)
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
رقم الإيداع : 89 / 2010 دار الكتب الوطنية

تنضيد وتنفيذ : جمعة الترهوني
مكتب النشر والإعلام بالمجمع

المحتوى

▪ د . أسماء المومني

الظاهرة الصوتية في التركيب الاستفهامي بين العربية والانجليزية 9-58

▪ د . خالد محمد محود قمر الدولة

▪ التناظر الصوتي في المادة المعجمية وظلاله الدلالية 59-124

▪ د . زيد القرالة

▪ القيم الصوتية للواصق واللواحق وأثرها في بناء الكلمة العربية 125-154

▪ د . عبدالحميد الأقطش

▪ الصوائت والتمثيل الكتابي في اللفظ الدخيل 155-192

د . عبدالحميد عبدالواحد

– السكون بين التحقق الصوتي والوظيفة الصوتمية .... 193 - 216

▪ د . فايز صبحي عبدالسلام تركي

▪ ملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة 217-300

▪ د . محمد امحمد بن طاهر

أوجه التوافق والتباين بين الألفباء الصوتية العالمية وأصوات اللغة العربية 301-328

▪ د . محمود ملودة

▪ البنية الإيقاعية للصائت الطويل وأثره دلاليا 329-338

▪ أ . المولدي اليحياوي

– تأليف الأصوات : عملية عشوائية 339-358

▪ أ . نادرة بن سلامة

– في المقطع 359-386

* Dubois, J. et Coll. : **Dictionnaire de linguistique.** Librairie Larousse, Paris 1973.

* Malumberg, Bertil : **La phoétique .** Que-sais-je ? n° 637, 12ème ed. PUF Paris 1979.

* Thomas, J. et Coll : **Initiation à la phonétique.** PUF, Paris 1976.

مَلامِحُ الدَّرْسِ الصَّوتيّ

وعلاقَتُه بالدَّلالةِ فِي كتابِ الزَّاهر

في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيّ

• د . فايز صبحي عبد السلام تركي

مصر

المقدّمة

من المعروف في الدَّرْس اللُّغويّ أنّ اللُّغة أصواتٌ ، يعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم ، وقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ؛ ليكون خليفةً له في هذه الأرض ،ومنذ أنْ خُلِق احتاج إلى التعبير عمّا بداخله ، والإبانة عن مراده ، فكانت حاجته إلى الكلام ؛ ولذلك بدأ الإنسان يفكِّر في أمْر هذه الظاهرة ، وحاول أنْ يفسِّر قوانينها ؛ ومن ثَمَّ توالت الملاحظات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .

والذي لاشــكَّ فيه أنَّ هذه الدراســات قد شغلــت اللغوييــن من قديم الزمان ، واستحوذت على فِكْرهم ، وأخذت الكثير من وقتهم وجهدهم ، وقدَّموا لنا تراثًا ضخمًا ، كان بمثابة الأساس للدراسات اللغوية الحديثة .

ويمكننا أنْ نقول : إنَّ المادة اللغوية في هذا التراث قد جاءت مزيجًا من نُظُم اللغة ،الأصوات والصرف والنحو والدلالة ،هذا مع ملاحظة أنَّها تصبُّ جميعًا في نظامٍ واحدٍ هو النظام اللغويّ **Linguistic System** ، وتُعدُّ هذه النُظم (مستويات التحليل اللغويّ) الأساس الذي تقوم عليه

الدراسة اللغوية الحديثة ، ومن أفضل المناهج في دراسة اللغة ، وهذا التقسيم " المستوى الصوتيّ – المستوى الصرفيّ – المستوى النَّحويّ – المستوى الدلاليّ " هو عين المنهجية **Systematieness** التي يقوم عليها الدرس اللغوي الحديث .

وممّا لا شكّ فيه أنّ المستوى الصوتيّ **Phonetical Level** يُعدُّ أوّل مراحل التحليل اللُّغويّ ، التي يتبعها علم اللغة الحديث في دراسة اللغة ، فالوحدة الصوتية تمثّل اللبنة الأولى في النظام اللغوي ؛ إذْ منها تتكوّن الكلمات والعبارات .

ولمّا كان الدَّرْس الصَّوتيّ ينتظمه عِلْمان – عِلْم الفوناتيك وعِلْم الفونولوجي أو عِلْم وظائف الأصوات – فمن الجدير بالذِّكْر ، الإشارة إلى أنّ وظيفة عِلم وظائف الأصوات **Phonology** دراسةُ الصوت اللغويّ من خلال البنية اللغوية التي ورد فيها دون أنْ يكون معزولاً عنها ، ومن ناحيةٍ أخرى يهتم الفونولوجي بالصلة بين الصوت والمعنى ،أي الدور الذي يلعبه الصوت في تحديد المعنى ، وتأسيسًا على هذا ،فإنّ (الفونولوجي) يختلف عن (الفوناتيك) في أنّه يتعامل مع الأصوات داخل السياق ، في حين أنّ (الفوناتيك) يدرس الأصوات دون التعرُّض لوظيفتها في النظام الصوتيّ ، مع ملاحظة أنَّنا في تحليلنا للنظام الصوتيّ نتحرك بصورةٍ دائمةٍ بين هذين المستويين ،أعني المستوى الفوناتيكي والمستوى الفونولوجيّ .

ولمّا كان التواصل مع الآخر مطلوبًا ، فقد أخذ مجمع اللغة العربية بالجماهيرية العظمى على عاتقه مهمة الإسهام في الدَّرْس الصوتي ؛ ومن ثَمّ دعا إلى مؤتمر (اللغة أصوات) ، متواصلاً مع ثلاثة مؤتمرات سابقة ؛ أوّلها كان في جامعة صفاقس بتونس سنة 2005 م ، بعنوان (الأصوات

والصواتم في اللسان العربيّ) ، وثانيها عُقِد في جامعة باجي مختار ، بالجزائر سنة 2007 م ، بعنوان(الدَّرْس الصوتي واللغة العربية)، وثالثها في جامعة آل البيت ، بالأردن ، بعنوان (الدرس الصوتي وتطبيقاته على اللغة العربية) سنة 2008 م .

وتلبيةً لهذه الدعوة عزمت على أنْ يكون لي إسهامٌ مّا ، في إطار المحور الأوّل من محاور هذا المؤتمر ، وهو (الدَّرْس الصوتيّ عند المتقدّمين من علماء العربية) ، فوقع اختياري على كتاب (الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس) ،لابن الأنباريّ[1] ؛ واخترتُ للبحثِ عنوان " ملامح الدَّرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري" ، مُبتغيًا من ورائه بيان دور أحد القدماء في الدَّرس الصَّوتي ، من خلال الكتاب المذكور ، وعلاقة ذلك بالمعني ،أي رَصْد الدوالِّ الصوتية والكشْف عن أسرارها لدى ابن الأنباري ، في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون ، وهو الأمر الذي ترتَّب عليه– بناءً على فهمي المتواضع – أنْ تمثّل لي البحث بعد المقدّمة مُقسّمًا على تمهيدٍ للتّعريف بالكتاب موضعِ الدراسة ، وخمسةِ مباحثَ ، كما يلي :

المبحث الأوّل : الإبدال الصَّوتيّ بين الصوامت .

المبحث الثّاني : الإحلال بين الصوائت القصيرة .

المبحث الثّالث : القلب المكانيّ .

المبحث الرَّابع :الانسجام الصوتيّ "المماثلة – المخالفة – الإتباع والمزاوجة " .

---

[1] الكتاب في مجلدين كبيرين ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت 328 هـ ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، اعتنى به عزّ الدين البدوي النجّار ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ - 1992 م .

المبحث الخامس : غير الصَّحيح صوتيًّا " المُعاظَلَة " .

وقد تُوِّج البحث بعد ذلك بخاتمةٍ ، تضمّنت أهم النتائج التي توصلت إليها ، وما أردت من توصيات – بالإضافة إلى ما اكتنفته صفحات البحث على مدار التحليل – مُنْهِيًا إيّاه بقائمة المصادر والمراجع .

التمهيد

ليس من مهـام هذا التمهيـد التعـريف بمستويـات التحليـل اللُّغوي والاهتمـام بالحـديث عن المستـوى الصوتي وماهية الدراسة الصوتية عند القدماء والمحدثين ، وأهميتها بالنسبة لغيرها من مستويات التحليل اللُّغويّ ، فذلك ما تكفّلت به العديد من البحوث والدراسات[1] ، بل من مهمته – فيما أرى – تعريف القارئ بهذا الكتاب موضع الدراسة .

وعلى الرّغم من ذلك فإنّني أودُّ الإشارة بشيءٍ أوضح ممّا ورد في المقدّمة إلى كيفية دراسة المستوى الصوتيّ للصوت اللغويّ ، من منطلق تناولنا الظواهر الصوتية السياقية ، التي وردت في الزّاهر . فإذا نظرنا إلى هذا المستوى وجدناه يهتم بدراسة الصوت اللغويّ من خلال علْمين اثنين ، أولهما :عِلم الأصوات اللغوية **Phonetics** أو عِلم طبيعة الأصوات ، ويدرس الأصوات اللغوية معزولةً عن السياق الصوتيّ الذي ترد فيه ،أي مجرَّدة ،وذلك دون الاهتمام بوظيفتها،" فيقوم بدراسة الجهاز النُطقيّ عند الإنسان ، ويسجِّل الحركات العضوية ، التي يقوم بها هذا الجهاز أثناء النُطق ،وكذلك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات[2] ؛

---

[1] يُنظر على سبيل المثال : دراسة الصوت اللغويّ ، ص 401 ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ص 87 –90 ، ومقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 33 – 34 ، ومناهج البحث في اللغة ، ص 126 وما بعدها .

[2] عام اللغة بين القديم والحديث ، ص 86 .

ولذلك فهي دراسةٌ لذاتها ، ومن أجْل ذاتها[1] ؛ ونظرًا لأنّها كذلك نجد الدكتور كمال بشر يقول : " يُطلق (الفوناتيك) ... ويُراد به دراسة الأصوات من حيث كونها أحداثًا منطوقةً بالفعل **Speech Event** لها تأثيرٌ معيّنٌ **Audible Effect** دون نظرٍ في قيم هذه الأصوات أو معانيها في اللغـة المعينة ، إنّه(الفـوناتيك) يعنى بالمـادة الصوتيـة ، لا بالقوانين الصوتيـة ، وبخـواص هذه المـادة أو الأصـوات ، بوصفها ضوضاء **Noise** ، لا بوظائفها في التركيب الصوتي للغة من اللغات "[2] .

أمّا الثاني ، فهو عِلْم وظائف الأصوات **Phonology** ، ووظيفته دراسة الصوت اللغويّ من خلال البنية اللغوية التي ورد فيها دون أنْ يكون معزولاً عنها ، ومن ناحيةٍ أخرى يهتم الفونولوجي بالصلة بين الصوت والمعنى ، أي الدور الذي يلعبه الصوت في تحديد المعنى ، "فيوضّح ما يربط بينها (الأصوات) من علاقات ، وما يفرق بينها من قيمٍ خلافيةٍ ؛ أي أنّه يدرس ويصنّف النظام الصوتي للغةٍ ما ، وتصنيف هذه الأصوات تبعًا لوظيفتها في اللغة "[3] ، وهو ما يراه تروبتسكوي **Trubetzkoy** ،حيث يرى أنّ الفونولوجيا هي دراسة التقابلات الصوتية ، التي لها القدرة على تمييز المعنى المعجمي[4]. وهذا المصطلح (**Phonology**) له عدّة ترجماتٍ في دراسات المحدثين ، وهي :

– عِلم الأصوات التنظيميّ أو عِلم وظائف الأصوات[5] .

---

[1] فقه اللغة وعلم اللغة ، ص 197 .

[2] علم اللغة العام (الأصوات) ص 28 .

[3] علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 86 .

[4] يُنظر : د . كونغ إلجو : نظرية علم اللسانيات الحديثة وتطبيقها على أصوات العربية ، ص 113 ، وأيضًا ص 114 – 115 ، حيث عرْضه للفونيم والفونولوجيا عند جاكوبسن ، وكيف أنّها (الفونولوجيا) لا تتعامل عنده مع الأصوات ، وإنّما تتعامل مع ملامحها المميزة ، التي يمكن أنْ تدخل في تقابلٍ مميز .

[5] يُنظر : علم اللغة العام (الأصوات) ص 29 .

- عِلم الأصوات التشكيلي[1] .
- عِلم الأصوات اللغوية الوظيفي[2] .
- التشكيل الصوتي[3] .

وتأسيسًا على ما سبق ، فإنَّ (الفونولوجي) يختلف عن (الفوناتيك) في أنَّه يتعامل مع الأصوات داخــل السياق ، في حين أنَّ (الفوناتيك) يدرس الأصوات دون إشارةٍ محدّدةٍ إلى وظيفتها في النظام الصوتي[4]؛ ومن ثَمَّ كان التأكيد على أنَّنا في تحليل النظام الصوتيّ لأية لغة لابد أنْ نتحرك بصورةٍ دائمة بين هذين المستويين ، أعني المستوى الفوناتيكي والمستوى الفونولوجي[5] .

أمّا عن الهدف الرئيس من عقد هذا التمهيد ، فأشير إلى أنَّ كتاب (الزّاهر في معاني كلمات الناس) ، لمؤلِّفه أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(271 هـ–328 هـ)،صاحب كتاب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، وكتاب إيضاح الوقف والابتداء وكتاب الأضداد وشرح ديوان عامر بن الطُفيل ، وغير ذلك . وقد عُقدَ كتاب الزّاهر لشَرْح ما يجري بين الناس من كلامٍ في الحياة الدينية والدنيوية ، مشيرًا إلى أنَّه سيُتبِع ذلك ببيان ما تستعمله العوام في أمثلتها ومحاوراتها من كلام العرب ، وهي غير عالمةٍ بتأويله ، ثُمَّ ذكر أنَّه لن يُخليه ممّا يستحسن إدخاله فيه من النحو والغريب واللغة والمصادر والتثنية والجمع ؛ ليكون مشاكلاً لاسمه ، أي لاسم الكتاب[6] .

---

(1) يُنظر : علم الأصوات ، برتيل مالمبرج ، ص 226 .
(2) يُنظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 212 .
(3) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 111 .
(4) (7)– David Crystal : Linguistics , P . 172 .
(5) يُنظر : مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 86 .
(6) يُنظر : الزّاهر 1 / 3 ، ومقدمة التحقيق ص 41 ، أمّا عن شيوخه وتلاميذه وآثاره المخطوطة والمطبوعة والمفقودة ، فيُنظر مقدمة المحقق أيضًا ص 19 - 40 .

وابن الأنباري في هذا الكتاب يعرض الأقوال والأمثال من غير نظامٍ ولا ترتيب ، فيبدأ بذِكــر القــول أو المثــل ، ثُمَّ يشرحه ،مبيِّنًا غريب مفرداته ، مستشهدًا على ذلك بالآيات القرآنية والحديث والشعر . والغالب عليه ذِكْر أقــوال العلماء في المسائل التي يوردها من غير تعليل ، أو تعصُّــب لها ، ســواءٌ أكانوا بصــريين – نحو الخليــل وسيبويه وقطرب والأصمعي وأبي حاتم السجستاني وابن قتيبة والمبرِّد – أم كوفيين ، نحو المفضّل الضبّيّ والكسائي والفرّاء وابن السِّكِّيت وثعلب ، على الرّغم من أنَّه كوفي المذهب ، ولا سيّما أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب يأتي في صدارة شيوخه . والمُلاحظ أنَّ كتابه قد مُلئ بالقضايا اللغوية ، كالأضداد والإتباع والإبدال والتذكير والتأنيث ، بالإضافة إلى المسائل النحوية والصرفية ، وغير ذلك ممّا تكفَّل محقق الكتاب ببيانه ، وينوء به المقام[1] .

ومن الجدير بالذِّكر أنَّه كان يردُّ على أقوال العلماء ، ويناقشها ، ويورد خبرَ المثل أحيانًا ، وكان يذكر رأيه في كثير من المسائل اللغوية والنحوية وقضايا التفسير والحديث ، وربّما يفضّل رأيًا ، ويدلِّل على صحّته ، وكان ينبه كثيرًا على أقوال العامة وأخطائهم ، لدرجةٍ تجعله من كتب التصويب اللغويّ ، أضف إلى ذلك إكثاره من القراءاتِ القرآنية ، وذِكْره لكثيرٍ من الأقوال التي كنّا نظنُّ أنَّها من لغة العامة ، وهي عربيةٌ فصيحةٌ ، نحو قولهم : (قد تريّش الرجل)[2] ، بالإضافة إلى عرْضه لكثيرٍ من آراء شيخه ثعلب ، ممّا يمكن أنْ يُشكِّل مادة جديدةً لدراسته[3] .

---

(1) يُنظر : مقدمة تحقيق الزّاهر ص 41 - 45 .
(2) يُنظر : الزّاهر 1 / 96 ، 105 ، 189 ، 139 ، ومقدمة المحقق ص 58 .
(3) يُنظر : مقدمة تحقيق الزّاهر ص 45 – 69 حيث حديثه وتمثيله لكلّ هذه الأمور ، بالإضافة إلى حديثه عن قيمة الكتاب والإشادة به ، من كثيرٍ من الوجوه التي لم نذكرها ، وحديثه عن آثار السّابقين فيه ، وآثاره في اللاحقين عليه .

المبحث الأوّل
الإبدال الصَّوتيّ بين الصوامت

إذا أردنا أنْ نتعرّف على وظيفة الأصوات ، فسنجد هذه الوظيفة ماثلة داخل السياق الصوتيّ ، ومن الظواهر الصوتية السياقية الإبدال الصوتيّ **Sound Shift** ، وهو ممّا اهتمّ به اللغويون اهتمامًا كبيرًا ، وسلّموا برجوده في العربية . ومن الذين تلقّفوا بوادر هذه الظاهرة من الأعراب "اليزيديّ (ت 202 هـ) والشيبانيّ (ت 206 هـ) والفرّاء (ت207 هـ) وأبو عبيدة (ت 211 هـ) وأبو زيد الأنصاريّ (ت 216 هـ) وابن الأعرابيّ (ت 231 هـ) والكسائيّ (ت 231 هـ) ، وغيرهم من رواة البوادي أو الآخذين عن الأعراب الوافدين إلى الأمصار[(1)] . ومن الذين سمُّوا هذه الظاهرة إبدالاً ابن السِّكِّيت (ت 244 هـ) في كتابه (القلب والإبدال) وعبد الرحمن الزجّاجيّ (ت 340 هـ) في كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)[(2)] وأبو الطيّب اللغويّ (ت 351هـ) في كتابه (الإبدال) ، أضف إلى ذلك بعض الأبواب التي عُقِدت لهذا الغرض في ثنايا مؤلّفات القدماء ، وهـو الأمر الذي جعل ابن فارس يعدُّه من سَنَن العرب في كلامها ؛ " فهم يقيمون بعضها مقام بعض ، نحو : مدحه ومدهه ، وفرسٌ رِفَلّ ورِفَنّ ، وهو كثيرٌ مشهور "[(3)] .

وقد عُولج الإبدال على المستويين الصرفيّ والصوتيّ ، وما يعنينا الآن هو الإبدال الصوتيّ ، الذي يُعرَّف عند القدماء بأنّه إقامة حرفٍ

(1) يُنظر : الإبدال ، لأبي الطيب اللغويّ ، حيث مقدمة المحقق ص 6 .
(2) هذا الكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، بمخطوطات جامعة القاهرة ، وقد حققه عزُّ الدين التنوخيّ ، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1962 م .
(3) الصاحبيّ في فقه اللغة ، ص 35 .

مكان حرفٍ ، يُقال : مدحه ومدهه ، هذا مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة ، أي أنّ الإبدال معناه وجود كلمتين تتحدان في جميع أصواتهما ماعدا صوتا،ومعناهما واحد[(1)]،وهذان قد حلّ أحدهما مكان الآخر،وهذا ما يُسمّى بالمغايرة **Dissimilation**،وهى نقيض المماثلة **Assimilation**[(2)] .

وفي هذا الصدد أشير إلى أنّ التعريف السابق للإبدال فيه نظرٌ – على نحو ما يراه الدكتور عبد الصبور شاهين – فيبدو " أنّ الذين وضعوا هذا التعريف قد تصوروا أنّ عملية هذا الإبدال إراديةٌ ، يقوم بها صاحب اللغة متى شاء ؛ ولذا عبّروا بقولهم (إقامة حرفٍ مكان حرفٍ) ، ولو أنّهم عبّروا بقولهم (قيام حرفٍ مكان حرفٍ) لكانوا أقرب إلى التعبير عن طبيعة التطور الصوتيّ ، الذي يطرأ على اللغة ، فالواقع أنّ حدوث هذه الظاهرة غير متوقّفٍ على إرادةٍ ، تُقْصد إليه ، وإنّما هو عمليةٌ ، ترتبط بالتاريخ وبالزمن الطويل ، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلماتٍ متعدِّدةٍ ، يدلُّ تشابهها على أنّ إحداها قد تعرضت لمثل هذا التطور خلال السنين ، وليس من حق أي إنسانٍ في رأينا أنْ يقوم هو بإحلال صوتٍ محلّ آخر؛من أجل توليد مفردةٍ أو صيغةٍ جديدةٍ ، يضيفها إلى ما لدينا من تراثٍ لُغويٍّ ، بل المفروض أنّنا نلتزم بما ورثناه من تقاليد هذه الفصحى "[(3)]، وهذا ما أكّده أبو الطيّب اللغوي من قبلُ ، فقد صرّح بأنّ الإبدال غير مُتعمّدٍ ، وذلك في قوله : "ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرفٍ مكان حرفٍ ، وإنّما هي لغاتٌ مختلفةٌ لمعانٍ

(1) يُنظر: الصاحبى في فقه اللغة ، ص 173 ، ومعاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 209 .
(2) يُنظر : مدخل إلى علم اللغة للدكتور محمود فهمي حجازي ص 53 ، ومنهج ابن هشام في شرح بانت سعاد ص 19 ، وظاهرة المخالفة الصوتية وأثرها في نمو المعجم العربي ص 242 ، الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة 239 – 256 .
(3) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص265 .

متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنًى واحدٍ ، حتى لا يختلفان إلاّ في حرفٍ واحد[1].

ولم يقتصر الأمر في تعريف الإبدال على ذلك ، بل اشترط ابن سِيدَه وجود علاقةٍ صوتيةٍ بين المُبدَل والمُبدَل منه ، فقال : " ما لم يتقارب مخرجاه البتةَ ، فقيلَ على حرفين غير متقاربين ، فلا يُسمّى بدلا "[2] ؛ أي أنّه اشترط للإبدال التقارب بين الحرفين في المخرج ، وهذا ما صرّح به أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ) ، فقال : " أصل البدل في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها ، وذلك نحو الدال والطاء والتاء والذال والثاء والهاء والهمزة والميم والنون ، وغير ذلك ممّا تدانت مخارجه "[3] ، كما صرّح بذلك ابن جنيّ أيضًا في خصائصه ، وإنْ كان قد ضيّق باب الإبدال اللغويّ ، فجعله مقصورًا على الضرورة القصوى ، التي لا تجيز غيره ، وذلك في باب الحرفين المتقاربين ، يُستعمل أحدهما مكان صاحبه[4] . لكنه توسّع في مفهوم المتقارب ، فلم يقصره على التقارب في المخرج ، بل قَبِل من مسوّغات الإبدال التقارب في معظم الصفات ، وإنْ لم يتقاربا مخرجًا ، وأنْ يتسنّى الحُكم بالأصالة والفرعية ، كأنْ تكون إحدى الكلمتين أعمَّ تصرُّفًا أو أدور استعمالاً ، وإلاّ فالكلمتان عنده أصلان من قبيل اختلاف اللغات[5] .

---

(1) الإبدال 1 / 69 ، ويُنظر : الزجّاجي ومعيار الإبدال اللغويّ في كتابه الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للدكتور فوزي يوسف عبده الهابط ، ص 563 وما بعدها .

(2) المخصّص 13 / 274 .

(3) لسان العرب ، مادة (حثث) .

(4) يُنظر : الخصائص 2 / 84 .

(5) يُنظر : الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 41 ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 28 – 29 .

وهنا يمكننا أنْ نسأل : ما الحكم إذا لم توجد علاقةٌ صوتيةٌ بين الحرفين ؟ للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول : إنّ المحدثين جعلوا الكلمتين اللتين تحتويان على حرفين مُبدلين ، ولا توجد بينهما علاقةٌ صوتيةٌ من قبيل الترادف أو شِبْه الترادف[1] .

وبعد هذا العرض للإبدال ، واهتمام القدماء به أمثال ابن السِّكّيت وأبي الطيب اللغويّ وابن سِيدَه ، وغيرهم ، أشير إلى أنّني أرى أنّ بعض ما ذكره ابن السِّكّيت وأبو الطيّب اللغويّ لا يُعدُّ من الإبدال اللغويّ إذا طبّقنا عليه شَرْطَ التقارب في المخرج أو الصفة[2] ، ولكن ما أسباب الإبدال في اللغة من خلال ما ورد له من ملامح عند ابن الأنباري في الزّاهر وغيره من القدماء ؟ وما فائدة هذه الظاهرة في لغتنا ؟ هذا ما سنتوقف أمامه بعد العرض لبعض أمثلة الإبدال لدى ابن الأنباريّ . وقبل ذلك أودُّ الإشارة إلى أنّ الإبدال الصوتيّ عنده قد ورد في اثنين وثلاثين موضعًا[3]، نحو الإبدال بين الميم والفاء ، وبين الميم والباء ، وبين الصاد والسين ، وبين الزاي والسين ، وبين الظاء والضاد ، وبين الغين والخاء ، وبين الثاء والذال ، وبين الثاء والفاء ، وبين الواو والياء ، وبين الدال والذال ، وبين الدال والنون ، وبين الشين والسين ، وغير ذلك ، وفيما يلي عرضٌ لبعضها على النحو التالي :

---

(1) يُنظر : أسرار اللغة ص 71 وما بعدها ، و الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 41 وما بعدها ، ومقدمة كتاب الإبدال لابن السِّكّيت ، حيث تقديم الدكتور حسين محمد شرف ص 48 – 54 .

(2) يُنظر على سبيل المثال : باب الحاء والجيم ، فليست هناك علاقةٌ صوتيةٌ بينهما ، سواءً في المخرج أو الصفة ، ممّا لا يسوّغ الإبدال بينهما ،أمّا عند أبي الطيّب ، فقد جعل للثاء أحد عشر حرفا ، تُبدل منها ، وهي الجيم والحاء والدال والراء والشين والصاد والضاد والكاف والميم والنون ، وإذا أنعمنا النظر في هذه الأصوات سنجد بونًا شاسعًا بينها وبين الثاء في المخارج والصفات . يُنظر : الإبدال لأبي الطيّب 1 / 154 – 204 .

(3) يُنظر : الزّاهر في معاني كلمات الناس :1 / 15 ، 25 ، 27 ، 35 – 36 ، 82 ، 129 ، 160 ، 269 ، 302 ، 334 ، 343 ، 345 ، 355 ، 368 ، 379 ، 408 ، 412 ، 447 ، 448 ، 450 ، 456 ، 474 ، 479 ، 2 / 46 ، 65 ، 161 ، 202 ، 332 ، 347 ، 372 ، 386 ، 387 .

الباء والميم :

مثال الإبدال بين هذين الصوتين ما جاء بين كلمتي(أربى ، وأرْمى) ، وقد وردتا في تعليق ابن الأنباري على قول العرب : (قد أرْبى فُلانٌ على فُلان) ، فقال : " معناه : قد ظلمه ، وزاد عليه . وفيه لغتان : قد أرْبى وأرْمى ، قال الشاعر : (من الوافر)

لَقَدْ أرْمى وأَفْرَطَ مِنْ سِباب ومن سَفَهِ فحارَبَهُ الرِّماءُ

والرِّبا معناه في كلام العرب : الزِّيادة ، وذلك أنَّ صاحبه يزداد على ماله . ويُقال له :

الرِّماء ؛ جاء في الحديث : (إنِّي أخافُ عليكم الرِّماء).أي الرِّبا ، ومن ذلك قولهم : قد أصاب فلانًا رُبْوٌ ، معناه : انتفاخ وزيادة ونَفَس ، وهو من قولهم :جلس على ربوةٍ من الأرض ، معناه:على مكانٍ مرتفع"[1] .

فتعليق ابن الأنباري هنا نفهم منه وقوع الإبدال بين صوتي الباء والميم ، وهما صوتان متجانسان ، حيث اتّحدا في المخرج ، فمخرجهما ممّا بين الشفتين معًا ، فمخرج الباء ممّا بين الشفتين ، والميم أيضًا صوتٌ شفويٌّ **Labial** ، يُنْطق بانطباق الشفتين تمامًا ، حيث يُحْبَس الهواء خلفهما ، ويُخْفض الحنك الليّن (الحنك الأقصى) ، فيتمكّن الهواء الخارج من الرئتين حينئذٍ من المرور عن طريق الأنف ؛ بسبب ما يعتريه من ضغطٍ ، ويتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق بالميم . هذا ، وقد اتفقا في كثيرٍ من الصفات ، فكلاهما صوتٌ مجهورٌ مرقّقٌ ، لكن مجرى الهواء مع الميم في الأنف ، ومع الباء من الفم ، والباء صوتٌ شديدٌ مُقلقلٌ ، والميم بين الشدة والرخاوة ، فلا قلقلة فيه ، وقد أدى هذا الاتفاق إلى اعتبار هذين اللفظين من الألفاظ التي وقع فيما بينها الإبدال

(1) الزّاهر :1 / 343 ، ويُنظر : 1 / 379 ، 387 ، 379 .

الصوتيّ ، وهو الأمر الذي يذكِّرني بما ورد في تعليق ثعلب على قول زهير بن أبي سلمى : (من البسيط)

قَامت تَبَدَّى بِذِي ضالٍ لِتَحزُنني ولا مَحالَة أنْ يَشْتاقَ مَنْ عَشِقا

فقال : " بِذي ضالٍ : موضعٌ به ضالٌ ، وهو السِّدر البرّيّ ، والعُبْريُّ والعُمْريُّ : ما كان على الأنهار"[1]،أي أنَّ العُبْريّ والعُمْريّ بمعنى واحد، وهو ما نبت من السِّدر على الأنهار ، ويعضد ذلك ما جاء في لسان العرب ، قال : "العُبْريّ.من السِّدر:ما نبت على عِبْر النّهر وعَظُم ، منسوبٌ إليه ...قال أبو زيد : يُقال للسِّدر وما عَظُم من العوسج : العُبْريُّ والعُمْريُّ : القديم من السِّدر "[2].

السين والشين :

مثال هذا الإبدال ما وقع بين الصوتين في كلمتيّ (شَنَّ ، وسَنَّ) ، بمعنى صبِّ الماء ، وقد وردتا في تعليق ابن الأنباري على قول العرب : قد أحَدَّ السِّكِينَ على المِسَنِّ ، فقال : " قال الفرّاء : إنّما سُمِّي مِسنًّا ؛ لأنَّ الحديدَ يُسَنُّ عليه ، أي : يُحَكُّ عليه . قال : ويُقال للذي يسيل عند الحكِّ : سَنين . قال : ولا يكون ذلك السائل إلاّ مُنْتِنًا ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾[3] ، فيقال : المسنون : المحكوك . وقال ابن عباس :هو الرطب ، ويُقال : المسنون : المُنْتِن . وقال أبو عبيدة :المسنون : المصبوب . يُقال : سننت الماء على وجهي : إذا صببته على وجهي ، ويُقال : شننته على وجهي : إذا صببته أيضًا عليه ، بالسين والشين جميعًا . ويُروى عن الحسن أنّه كان إذا توضّأ ، سنّ الماء على وجهه سنًّا ، أي صبّه صبًّا . وحكى اللّحياني فرقًا بين

(1) شرح ثعلب على ديوان زهير ص 34 – 35 ، ويُنظر كذلك ص 88 من الشرح نفسه .
(2) اللسان ، مادة (عبر) .
(3) سورة الحجر ، الآية 26 .

سننتُ وشننتُ ، فقال : سننت : صببت ، وشننتُ : فرّقتُ ، يقال : شننتُ عليهم الغارات : إذا فرّقتها عليهم "[1] .

فقد ذكر ابن الأنباري معنى المسنّ ، والمسنون ، متدرّجًا إلى ذكرِ قول أبي عُبيدة بأنَّ المسنون هو المصبوب . يُقال : سننت الماء على وجهي : إذا صببته على وجهي ، ويُقال : شننته على وجهي : إذا صببته أيضًا عليه ، بالسين والشين جميعًا ، وهو الأمر الذي يتضح من خلاله الإقرار بوقوع الإبدال بين الشين والسين ، مع اتفاق المعنى .

وقد سوّغ الإبدال بين الصوتين التقارب في المخرج والصفات ، فمخرج السين عند التقاء طرف اللسان بالثنايا السُفلى أو العُليا ، بحيث يكون بين اللسان والثنايا مجرى ضيّق جدًا ، يُسبِّب اندفاع الهواء خلاله صفيرًا عاليًا ، أمّا مخرج الشين ، فهو عند التقاء أول اللسان وجزءٍ من وسطه بوسط الحنك الأعلى[2] ، ويُضاف إلـى ذلك أنَّ صفات كلٍّ منهما صوتٌ رخو مهموسٌ .

وهو الأمر الذي يتوافق مع تعليق ثعلب على قول زهير ، صدد مدْحه سِنان بن أبي حارثة : (من المتقارب)

فلمّا تبلّجَ ما حولَه   أناخَ فشَنَّ عليه الشَّليلا

فقال : "فشَنَّ عليه صبَّ عليه، يُقال : شنَّ عليه الدِّرع ،ولا يُقال سنَّ ، وسَنَّ عليه الماء .أبو عمرو:وسَنَّ عليه الماء وشَنَّ : صَبَّ "[3] ، فقد ذكر ثعلب قول أبي عمرو ، وهو أنَّ سَنَّ وشَنَّ الماء بمعنى صَبَّ .

وإذا كان ابن الأنباري قد ذكر قول اللحياني بأنَّ ثَمّة فرقًا بين سننتُ وشننتُ ، فقال : سننت : صببت ، وشننتُ : فرّقتُ ، يقال : شننتُ عليهم

[1] يُنظر : الزّاهر :1 / 488 ، ويُنظر أيضًا 2 / 161 .
[2] يُنظر : الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ص 63 ، 65 .
[3] شرح ثعلب على ديوان زهير ص 198 – 199 ، وتبلج : أضاء ، أي أنه لمّا أضاء الصبح أناخ الإبل ، وتأهب للغارة في الصباح ، فشن عليه درعه (الشليل) ، ويُنظر :الحروف ، للرازي ، ضمن ثلاثة كتب في الحروف ، ص 151 .

الغارات : إذا فرّقتها عليهم ، فإنَّ الجوهري قد قال أيضًا :" سننت الماء على وجهي ، أي أرسلته إرسالاً من غير تفريقٍ ، فإذا فرّقته بالصَبِّ قلت بالشين المعجمة"[1]،وهو الأمر الذي يجعلني – عليٍ الرّغم من عدم تعليق ابن الأنباري على هذا القول – أقول : لمّا كان كلٌّ من إرسال الماء على الوجه أو تفريقه صبًّا أو وضْعًا له على الوجه،فإنَّ ثَمّة اتفاقًا بين الكلمتين في المعنى وتقاربًا في المخرج والصفات ، ممّا سوّغ الإبدال بين الصوتين .

وإذا كان ابن الأنباريّ لم يصرّح بموقفه من هذا الإبدال ، فإنّه في موضعٍ آخر قد أعلى من شأن لغةٍ على الأخرى .ففي تعليقه على قولهم : (قد شمَّتُ العَاطِسَ) قال :"معناه قد دعوتُ له ، فقلتُ : يرحمك الله . وفيه لغتان ، معناهما كلتاهما الدُّعاء :شمّت العاطس،وسمّته ، بالشين والسين ، والشين أعلى وأفصح "[2]،وهو الأمر الذي يتضح من خلاله وقوع الإبدال الصوتي بين الكلمتين (شمّت ،وسمّت)؛ لِمَا للتقارب بين الشين والسين ، في المخرج والصفات .

الواو والياء:

مثال هذا الإبدال ما جاء بين الصوتين فيٍ كلمتي (حُور ، وحِير) ، وذلك في سياق تعليقه على قولهم : (اللهم إني أعوذ بك من وعْثاء السفر وكآبة المنقلب ، ومن الحَوْرِ بعد الكَوْرِ ، فقال : " وقال الفرّاء : الحور العين فيها لغتان : حورٌ عِينٍ وحِير عين ، وأنشد لبعض الرُّجّاز :

أزمانَ عيناءَ سُـــــرورُ المسرورْ
حوراءُ عيناءُ مـــن العِينِ الحِيرْ "[3].

[1] اللسان ، مادة (سنن) .
[2] يُنظر : الزّاهر :2 / 161 .
[3] الزّاهر :1 / 27 ، وينظر : اللسان ، مادة روح ، حيث الإبدال بين صوتي الياء والواو ، وشرح ثعلب لديوان زهير ص 35 – 36 .

وهو الأمر الذي يتضح من خلاله وقوع الإبدال الصوتيّ بين صوتيّ الياء والواو ،وهما حرفا علّةٍ ، و حروف العلّة " أحقُ بالإبدال من كلِ ما عداها من الحروف ؛ لاجتماع ثلاثة أسباب : طَلَب الخفَّة ، والكثرة ، والمناسبة بين بعضها وبعض ، من جهة أنَّه يُتمكّن بها أو ببعضها من إخراج الحروف ، ومن جهة ما فيها من المدّ واللين ، ومن جهة ما تمكّن بها في الشعر من التلحين ، ومن جهة اتّساع مخرجها ، على اشتراكها في ذلك أجمع .

أمّا طلب الخفَّة ، فإنَّه إذا كان الواو إلى الياء في (ميقات) أخفُ من الأصل ، الذي هو(موقات) ، فهو أولى منه ، فالخفّة تُطلب به . وأمّا الكثرة ، فإنّ ما كَثُر في الكلام أحقُ بالتخفيف ، ولها كثرةٌ ، ليست لغيرها من الحروف؛ لأنَّه لا تخلو كلمةٌ منهنّ أو من بعضهن ، إذْ لو أشبعت الضمة لصارت واوًا ، ولو أشبعت الفتحة لصارت ألفًا ، ولو أشبعت الكسرة لصارت ياءً ، فالكثرة تُطلب بالتخفيف ... وأمّا المناسبة ، فتتطلّب جواز قلْب بعضٍ إلى بعضٍ من غير إخلالٍ باالكلمة ، من قِبَل أنّ المُقارب للحرف يقوم مقام نفس الحرف ، فكأنَّهُ قد ذُكر بذكْرِه نفس الحرف ، وليس كذلك المُتباعد منه ؛ فلهذه العلّة من اجتماع الأسباب الثلاثة كانت أحقَّ بالإبدال من غيرها "[1] .

وبالإضافة إلى ما ذُكرَ فإنّ هذه الأصوات متقاربةٌ في المخرج والصفات ، فالواو " صوتٌ صامتٌ "[2] ، أو نصف حركة ، من أقصى اللسان ،مجهورٌ ،نحو الواو في (ولد) ،ويمكن وصفه بأنَّه شفويٌّ كذلك ،

(1) المخصص 13 / 267 – 268 ، ويُنظر : الزجّاجي ومعيار الإبدال اللغويّ ، ص 594 – 595 ، والتعليل اللغويّ عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ص 89 – 92 .

(2) يجيء كلٌّ من الواو والياء حرفا صامتًا في حالتين : الأولى : إذا أتبعَت الواو أو الياء بحركةٍ من أي نوعٍ ، كما هو الحال في (ولد ، ويترك) ، والأخرى إذا وقعتا ساكنين ، وقبلهما فتحة ، كما هو الحال في (حوض ، وبيت) ، ويكون كلٌّ منهما حرفا صائتا (حركة طويلة) في غير ذلك . يُنظر : علم اللغة العام (الأصوات) ، ص 83 – 86 ، 134 – 135 .

حيث إنّ الشفتين تنضمان عند النطق به ، والياء صوتٌ صامتٌ ، أو نصف حركة ، حنكيٌّ ، وسيطٌ ،(أي أنّ الياء عند علماء العربية من وسط الحنك ، وهو وصْفٌ دقيقٌ) ، وكذلك مجهورٌ ، نحو الياء في(يترك).

بين الثاء والفاء :

مثال هذا الإبدال ما وقع بين الصوتين في كلمتي (الفوم ، والثوم) ، وذلك في تعليقه على قولهم : (طُوباك إنْ فعلتَ كذا وكذا) ، فقال : "قال أبو هريرة : طُوبى : شجرةٌ في الجنة ... وقال الشاعر في طوبى : (من الطويل)

طُوبى لِمَنْ يستبْدِلُ الطَّودَ بالقُرى ورِسْلاً بيَقْطِين العراقِ وفُومها

الرّسل : اللبن ، والطود : الجبل ، واليقطين :هو القرع . وقال أبو عبيدة :كلُ ورقة اتّسعت ،وسترت فهي يَقْطين،قال الله عزّ وجلّ : ﴿وَأَنبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾[1]. والفوم : الخبز والحنطة ، ويقال : هو الثوم ، بالثاء ، والفاء بدلٌ من الثاء ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾[2] ".

فالثاء صوتٌ يُنطق بوقوع ذلق اللسان بين الأسنان العليا والسُّفلى ، مع السماح للهواء بالتّسرُب ، وهدوء الحبلين الصوتيين ، أمّا الفاء فصوتٌ يُنْطق عن طريق التقاء الشفة السُّفلى بالأسنان العليا ، ممّا يؤدي إلى إعاقة تيار الهواء أثناء مغادرته للفم ، فيُسمع له حفيفٌ غير مصحوب بتذبذب الحبلين الصوتيين ، وهو الأمر الذي يمكننا من القول : إنّهما متجاوران في المخرج ، وأنّ هذا التجاور يضاف إليه أنّهما متفقان في

(1) سورة الصافات ، الآية 146 .

(2) سورة البقرة ، من الآية 61 وانظر الزّاهر :1/ 450

معظم الصفات ؛ فالثاء صامتٌ ،أسنانيٌ ، رخوٌ ، مهموسٌ منفتحٌ ، والفاء صامتٌ ، شفويٌ ، أسنانيٌ ، رخوٌ ،مهموسٌ ، منفتحٌ .

بين الزاي والسين :

مثال هذا الإبدال ما وقع بين الصوتين في كلمتي (الرِّجس،والرِّجز)، وذلك في تعليقه على قولهم : (هو رِجْسٌ نِجْسٌ) ، فقال : " الرِّجس : النتن ، قال الله ، جلّ اسمه :﴿ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴾[(1)] ، أراد : نتنًا إلى نتنهم . و(النِّجسُ) بمعنى(النَّجس) ، وإنَّما تُكسر نونه إذا جاء بعد (رِجس) ، فإذا أُفرد قيل : نَجْس ، ولم يُقَل : نِجْسٌ . و(الرِّجز) بالزَّاي يُقال هو الرِّجس ، بالسين ، معناه كمعناه ، والزاي والسين أختان في هذا الموضع ، وفي قولهم الأَزْد ، والأَسْد ، ولزق به ، ولسق به . ويقال : الرِّجز ، بالزاي : العذاب ، قال الله تبارك وتعالى :﴿ رِجزًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[(2)] ، أراد : عذابًا "[(3)] .

فالزَّاي صوتٌ يُنْطق عن طريق اقتراب أسلة اللسان من اللثة ، مع تسرُّب الهواء من خلال ممرٍ ضيّقٍ بينهما ، وارتكاز ذلق اللسان على الأسنان السفلى ؛ ومن ثَمّ اهتزاز الحبلين الصوتيين . أمَّا صوت السِّين فيُنطق أيضًا عن طريق اقتراب أسلة اللسان من اللثة ، مع تسرُّب الهواء من خلال ممرٍ ضيّقٍ بينهما ، وارتكاز ذلق اللسان على الأسنان السفلى ، مع ملاحظة عدم اهتزاز الحبلين الصوتيين عند النُطق بالسين ؛ ومن ثَمّ فهما متّحدان في المخرج .

ويُضاف إلى هذا الاتحاد في المخرج الاتّحاد في معظم الصفات ، فكلاهما صامتٌ أسنانيٌ لثويٌ ، رخوٌ ، منفتحٌ ، ويفترقان في أنَّ الزاي

[(1)] سورة التوبة ، من الآية 125 .
[(2)] سورة البقرة ، من الآية 59 .
[(3)] الزّاهر : 2 / 202 ، ويُنظر : البحر المحيط 4 / 5 .

صوتٌ مجهورٌ ، والسين صوتٌ مهموس ، وهو ما ترتب عليه الإبدال الصوتي بين الصوتين في كلمتي (الرِّجس ، والرِّجز) وغير ذلك من الكلمات ، على نحو ما سبق .

بين اللام والنون :

ورد الإبدال الصوتيّ بين هذين الصوتين عند ابن الأنباري ، في سياق تعليقه على قولهم : (كلامٌ مُبهمٌ وأمرٌ مُبهمٌ) ، فقال : " معناه : أمرٌ لا يُعرفُ له وجهٌ يُؤتى منه . وهو مأخوذٌ من قولهم : حائطٌ مُبْهمٌ : إذا لم يكن فيه باب . ويُقال للرجل الشجاع : بُهْمَةٌ : إذا كان لا يدري من أين يُؤتى . وقال يعقوب بن السكيت : قد أبهم فلانٌ عليَّ الأمر : إذا لم يجعل له وجهًا أعرفه ، ويُقال : لونٌ بهيمٌ ، إذا كان لا يخالطه غيره ... وقال ابن السكيت وغيره : كلُ لونٍ خُلص ، ولم يخالطه غيره يُقال فيه بَهيمٌ ، كقولهم : أشقرٌ بهيم ، وكُميتٌ بهيمٌ ، وأدهمٌ بهيم ، يُقال ذلك لكلِ لونٍ خالصٍ صافٍ ناصعٍ . ويُقال في الأسود : أسود فاحم ، من الفحم ، وأسودُ حالك ، وحانك "[(1)] .

فابن الأنباريّ في هذا النَّص قد نصّ على أنَّ ابن السِّكّيت وغيره أشاروا إلى أنَّه يُقال للوُن الأسود : أسود حالك ، وحانك ، بمعنى أنَّه أسود خالص صافٍ ناصع ، لا يُخالطه فيه غيره ، وهو الأمر الذي يتضح من خلاله وقوع الإبدال بين النون واللام في الكلمتين ، مع اتّحاد معناهما . وما كان ذلك كذلك إلاّ للتقارب بينهما في المخرج والصفات ، إذْ " من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسانِ ، بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فُويق الضاحك والنَّاب والرباعية والثنية مخرج اللام ، "[(2)] ، أي أنَّ اللام صوتٌ أسنانيٌ لثويٌ ، وهو ما اتصل

[(1)] الزّاهر :1 / 334 .
[(2)] سر صناعة الإعراب 1 / 52 .

طرف اللسان عند النطق به بالأسنان العليا ومقدمة اللسان باللثة ، وهي أصول الثنايا العليا ، أمَّا صوت النون فيُنطق عن طريق ارتكاز ذلق اللسان على اللثة ، ممّا يترتب عليه عدم تسرُّب الهواء من الفم ؛ ومن ثَمّ تهبط اللهاة قليلاً ؛ ليندفع الهواء تجاه التجويف الأنفيّ مصحوبًا باهتزاز الحبلين الصوتيين . أمَّا من ناحية الصفات ، فيتفقان في أنَّهما صوتان صامتان ، لثويان ، مجهوران ، منفتحان ، ويفترقان في أنَّ اللام صوتٌ جانبيٌّ ، والنون صوتٌ أنفيٌّ غنّاء ، وهو الأمر الذي سوّغ وقوع الإبدال الصوتي بينهما في كلمتيَ (حالك ، وحانك) على نحو ما جاء في نصِّ ابن الأنباريّ .

تعقيبٌ :

بعد هذا العرض للإبدال – من خلال ما ذُكِر من أمثلة وما لم نذكره في كتاب الزّاهر في معاني كلمات الناس ، وكتابات القدماء والمحدثين – تجدر الإشارة إلى أنَّه بإمعان النظر فيها يتبيّن لنا أنَّ ذلك يرجع إلى عدة أسباب ، يأتي في صدارتها الاختلاف اللهجيّ ، وهو ما يُقصد به لهجات القبائل Dialects ، فهي تسهم بدورٍ بارزٍ في نشوء ظاهرة الإبدال ، وذلك ملموسٌ من خلال إشارات القدماء في كتبهم ، على نحو ما صرَّح به أبو الطيّب اللغويّ[1]، وما صرَّح به ابن السِّكِّيت بأنَّ استخدام الياء بدل الهمزة لهجة تميم ، ومثّل لذلك بكلمة (العباية) ، التي تُروى (العباءة) كذلك[2] ، وهو ما يُضاف إليه تعليق ابن الأنباري على قولهم : (ما هذا بضربة لازب) ، حيث قال : " معناه : ما هذا بلازم واجب ، أي ما هو بضربة سيفٍ لازب ، وهو مَثَلٌ ، وفي لغتين : يُقال : ما هو بضربة

(1) يُنظر : الإبدال : 1 / 69 .
(2) القلب والإبدال ، ص 56 ، ويُنظر : الجمهرة 2 / 185 ، والزّاهر 1 / 35 – 36 ، 2 / 161 ، 347 ، 386.

لازب ، ولازم "[1] . وبناءً على هذا ندرك أنَّ قبيلةً تنطق الكلمة بالباء ، وأخرى تنطقها بالميم ، وهو ما يؤيّد أنَّ اختلاف اللهجات (اللغات) من أسباب الإبدال ، وهذا ما صرّح به بعض المحدثين ، كما هو الحال عند أستاذي الدكتور محمود ياقوت[2] ، والأستاذ الدكتور إبراهيم نجا ، حيث يقول : "فالحقُّ أحقُّ أنْ يُتَّبع ، وهو أنَّ الإبدال ينشأ من اختلاف اللغات "[3] ، لكني أشير إلى أنَّ اختلاف اللغاتِ " لا يمنع أنْ تكون إحدى الصورتين أصلاً لصاحبتها ؛ فقد يتطور النطق عند قبيلةٍ دون أخرى ، يساعد على ذلك انقطاع وسائل الاتصال في العصر الجاهليّ ؛ لأنّه لا يُعقل أنْ تكون الكلمة منذ نشأتها ذات صورتين ، الأولى بالباء مثلاً ، والثانية بالميم ، فيقول : هذا بكرٌ ، وذلك مكرٌ ، ولا شكَّ أنَّ تتبُّع أحوال الكلمة تاريخيًّا صعَّب من مهمة الباحثين في الحُكم بالأصالة أو الفرعية ، ممّا يجعل الحُكم بذلك من باب الاحتمال أو التخمين "[4] .

أمَّا عن السبب الثاني فإنَّه يكمن في التطور الصوتيّ ، أي أنَّه لمَّا كانت اللغة ملازمةً للإنسان مدة حياته على هذه البسيطة ، فإنَّها بذلك تكون فريسةً لبعض التطورات الصوتية ، وهذا هو شأن أي لغةٍ من لغات البشر ؛ ومن هنا يمكن أنْ نعُدَّ التطور الصوتيّ من أسباب الإبدال ، قال الدكتور إبراهيم أنيس : " إنَّ الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين ، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها يمكن تفسيرها على أنَّ إحدى الصورتين أصلٌ ، والأخرى فرعٌ لها ، أو تطوُّرٌ عنها ، هذا التطور لا بدّ من وجود

(1) الزّاهر : 1 / 479 .
(2) معاجم الموضوعات ، ص 215 .
(3) اللهجات العربية ، ص 75 .
(4) الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ، ص 40 .

العلاقة الصوتية فيه بين الحرفين ، المُبدل والمُبدل منه ، من قُربٍ في الصفة أو قُرْبٍ في المخرج "[1] ، كما أنَّ " المتكلمين باللغة يجدون أنفسهم أمام الكثير من الكلمات ، يدلُّ ما بينها من التشابه على أنَّ إحداها قد أصابه التطور خلال السنين ؛ لذلك نجد أبا الطيّب اللغويّ حين نظر في الكلمتين(البَلَه والعَلَه) اعتد قيام العين مقام الباء من باب البدل ، أي أنَّ الباء أصابها التطور ، فتحولت إلى العين ، وهذا ما أدّى إلى إنتاج (العَلَه) من الأصل (البَلَه) "[2]. ويُضاف إلى ذلك " أنَّ تاريخ اللغة شاهدٌ على ذلك ، فكثيرٌ من الأصوات العربية حدث في نطقها تطورٌ ، فنُطق البدوي للضاد غير نُطق الحضريّ ، والطاء كذلك ، بل إنَّ بعض الأصوات التي وضِعَت في الجهر قديمًا أصبحت مهموسةً ، والطاء خير شاهدٍ على ذلك ، والتقارب بين الحروف قد يُسهِّل هذه العملية ، ويساعد عليها ، فبعض المناطق يميل أهلها إلى ترقيق بعض الأصوات ، فيقلبون الصاد سينًا والطاء تاءً ... إلخ "[3] .

هذا ،ويُعدُّ التصحيف والتحريف من أهم أسباب الإبدال الصوتيّ ، فهو من الظواهر التي لازمت الكتابة العربية على مرِّ السنين ، وهو ما يمكن أنْ يُعدَّ بلاءً ابتُلِيت به الكتابة العربية[4] ؛ ومن هنا فقد يكون لهما دورٌ في نشأة الإبدال بين بعض الكلمات ، كما هو مُلاحظٌ بين الحاء والجيم في (أحمّت وأجمّت) بمعنى (دَنت) ،إذ إنَّ المخارج متباعدةٌ ، فالجيم الفصيحة صوتٌ حنكيٌّ ، والحاء صوتٌ حلقيٌّ **Pharyngal** ، وهما مختلفان في أغلب الصفات ؛ فلا مسوّغ للتبادل بينهما ، ومن الجائز أنْ تكون الجيم هي الأصل ، وقد نشأت عنها الحاء بطريق التصحيف ، وممّا يؤيّد ذلك

(1) من أسرار العربية ، ص 71 .
(2) معاجم الموضوعات ، ص 216 .
(3) الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ، ص 42 ، ويُنظر : الزّاهر 1 / 355 .
(4) يُنظر : معاجم الموضوعات ، ص 216 .

وجود المادة في بعض المعاجم بالجيم دون الحاء[1]، وفي هذا الصدد قال أحد الباحثين : "لا نشكُّ لحظةً أنَّ رواة اللغة ، والذين قاموا بجمْع ألفاظها لم يكونوا من المعاصرين لهؤلاء العرب الذين تفرّعت عنهم هذه الظواهر الكثيرة للّهجات العربية ، من قلْبٍ وإبدالٍ وترادفٍ وتضادٍ ، بل كان أكثرهم ممّن عاشوا بعد قرنين من ظهور الإسلام ، وهم الذين استرعى انتباههم مثل هذا التعدد في صور بعض الكلمات ، ودلّونا عليها ؛ ولذلك حين نثق بتلك الروايات لا نستطيع أنْ نحكم بشكلٍ قاطعٍ على إحدى الصورتين أو هاتين الصورتين بالصِّحة أو التصحيف ... ومن كثْرتها جعلتنا لا نستبعد أنَّ بعض تلك الكلمات التي أُقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلاّ وليدة التصحيف أو التحريف "[2] .

وممّا لا شك فيه أنَّ كثرة الاستعمال يمكن أنْ تكون سببًا في الإبدال الصوتيّ ، كغيره من الظواهر اللغوية ، نحو الحذف لكثرة الاستعمال ، فلا نستبعد أنْ يكون لها دورٌ بارزٌ في نشأة الإبدال ، وذلك ملموسٌ من قول ابن جنيّ : "فأمَّا قولهم : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وبَنْ عمرو ، فالنون بدلٌ من اللام ، ألا ترى إلى كثرة استعمال (بَنْ) ، والحُكم على الأكثر لا على الأقل . هذا هو الظاهر من أمْره ، ولست مع هذا أدفع أنْ يكون (بَنْ) لغةً قائمةً برأسها ، وكذلك قولهم : رجلٌ (خاملٌ) و (خامنٌ)، النون فيه بدلٌ من اللام ، ألا ترى أنَّه أكثر ، وأنَّه عليه تصرف ، وذلك قولهم : خَمَل يَخْمَلُ خُمُولا ، وكذلك قولهم : قام زيدٌ ، فُمَّ عمرو ، والفاء بدلٌ من الثاء في ثُمَّ ، ألا ترى أنَّه أكثر استعمالاً "[3] .

هذا ، ولابدَّ من الإشارة إلى سببٍ مهمٍّ ، أشار إليه ابن الأنباري ، وهو أخطاء العوام ، نحو ما جاء في تعليقه على قولهم : (قد دخل فلانٌ

(1) يُنظر : اللسان مادة (أجم) ، والصحاح مادة (حمم) ، والزّاهر 1 / 386 .
(2) ظاهرة القلب والإبدال في اللهجات العربية القديمة ، ص 56 .
(3) الخصائص 2 / 86 ، ويُنظر : اللهجات العربية نشأةً وتطوُّرًا ص 144 – 161 ، والقراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري في ضوء علم اللغة الحديث 65 – 70 .

في غُمار الناس) ، فقال :"هذا ممّا يُخطئ فيه العوام ، فيقولون :غُمار ، بالغين . والذي تقول العرب : دخل في خُمار الناس ، بالخاء ، وهو جمعهم ، أي استتر بهم وتغطى "[1] ، وقوله في سياق تعليقه على قولهم : (رجلٌ شَحّاثٌ) ، فقال : " هذا ممّا يُخطئ فيه العوام ، فيقولون بالثاء . والصواب : رجل شحّاذ ، بالذال ، وهو المُلحُ في المسألة ، من قولهم : قد شَحَذَ الرجلُ السَّيفَ : إذا ألحّ عليه بالتحديد ، فالمُلحُ في المسألة مُشبّهٌ بهذا "[2] .

ومهما يكن من أمرٍ ، فإنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ الإبدال واقعٌ بالفعل في اللغة ، وعلى الرغم من ذلك نجد أنّ الدكتور إبراهيم السمرائيّ قد أنكر وقوعه في اللغة ، فبعد أنْ عرض لأقوال القدماء والمحدثين في هذه القضية قال : " وأريد أنْ أخلص من هذا العرض لأقوال الأقدمين والمحدثين في هذه المشكلة إلى أنّ العربية قد اشتملت على لغات عدة ، هي لغات القبائل المختلفة ، وطبيعيٌ أنْ يحصل الخلاف بين هذه اللّغات ؛ وعلى هذا فليس هناك إبدالٌ ، بل هناك اختلافٌ بين المعربين ، فـالذي يقول : (صراط) لا يقولها بالسين (سراط) والعكس حاصلٌ أيضًا "[3].

وهذا الرأي فيه نظرٌ ، فالاختلاف بين المعربين واقعٌ ، ولا شكّ في ذلك ، لكن ما نتيجته ؟ إنّ نتيجة هذا الاختلاف تتمثّل في وقوع الإبدال في اللغة ، وممّا يؤيّد هذه النظرة أنّ هذا الباحث نفسه عاد ، وقال في آخر حديثه عن الإبدال والقلب : " وقد حفلت العامية المحلية في كثيرٍ من أقطار العربية بما أسماه اللغويون بـــ (الإبدال) ، واستقراؤنا لشيءٍ من هذه الطرائف العامية يؤيّد أنّ الإبدال يقع في الأحرف التي تتقارب مخارجها ،مع اختلاف بيئة القائلين ،فالمعروف أنّ الفعل العاميّ (لَغْوسَ)

(1) الزّاهر 1 / 408 ، ويُنْظر به أيضًا 1 / 345 ، 412 ، .
(2) السّابق 1 / 412 .
(3) التطور اللغويّ التاريخيّ ، ص 11 .

يصبح (لَغْوسَ) ، كما يصبح (لَغْوص) ، و(سأل) يكون (سعل) في لغة كثيرٍ من القرويين ، وأنّ مجاورة السين للخاء في العامية العراقية تؤدي إلى إبدال الصاد بالسين ، يُقال : صخام وصخي وصخلٌ ، وغير هذا ، وهو سخام وسخيّ وسخلٌ "[1]. والذي نراه أنّ الإبدال واقعٌ في اللغة ، بدليل الأمثلة التي ذُكرت آنفًا عند ابن الأنباري وغيره ، وممّن نقل عنهم ، وأنّ الدكتور السامرائي عند إنكاره لتسمية الظاهرة بـــ(الإبدال) يكون قد وقع في تناقضٍ مع نفسه ، فقد صرّح بعد ذلك بلفظ الإبدال ، وأقرّ بوقوعه في العامية دون استعمال بديلٍ لتسميته إبدالاً .

وبعدُ ، فإنّ القيمة الحقيقية لظاهرة الإبدال الصوتيّ تكمن في أنّها أضافت مادةً ضخمةً إلى العربية ، حفلت بها المعاجم العربية والكتب اللغوية ، حيث ينشأ عنها مفرداتٌ جديدةٌ ، لم تكن معروفةً من قبلُ ، وكلُّ ذلك من شأنه تنمية رصيد المعجم اللغويّ[2] ، وذلك على الرغم ممّا نجده عند الدكتور إبراهيم السامرائي ، فقد أشار إلى أنّ العربية لم تَفِد من هذه السّعة ، قائلاً : " على أنّ هذه السّعة التي أُضيفت للمعجم العربي بطريقة الإبدال قد تُوسّع فيها ، وربما دخلها شيءٌ من التجوز والتوسُّع والكذب ، وذلك أنّك تجد الكثير ممّا عرض له الإبدال ، كما نصّ عليه الأقدمون يفتقر للشاهد الصّحيح ، قال أبو عمرو : والتبجُّس والتفجُّس الكِبر ، وعن الليث الفجس والتفجُّس عَظَمةٌ وكِبْرٌ وتطاولٌ ... ومثل هذه الألفاظ اليتيمة كثيرٌ في معجماتنا ، وهي غُفْلٌ عن الشاهد الفصيح الصّحيح ، ثم إنّك لا يصعب عليك تمييز المادة التي ارتُجلت ارتجالاً ، وأُضيفت إضافةً ، وما أظنُّ أنّ العربية تفيد من هذه السعة غير المقتضاة "[3] .

(1) السّابق ، ص 118 ، 119 .
(2) يُنْظر : ظاهرة المخالفة الصوتيّة ، ص 11، ومنهج ثعلب في شرح ديوان زهير ص 51 – 52 .
(3) التطور اللغوي التاريخي ، ص 119 ، ويُنْظر : منهج ثعلب في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى "دراسة لغوية " ص 39 – 53 .

لكن بالإضافة إلى هذه القيمة الحقيقية يجب بيان نشاط الإبدال بوجه عام وفاعليته الجمالية صدد التعرُّض لتحليل النصوص ، وبيان طاقتها التعبيرية ، سواءٌ أكان إبدالاً صوتيًا بين الصوامت أم غيرها أم إبدالاً صرفيًا ، من منطلق أنَّ الإبدالَ الصرفيَّ قائمٌ على أساسٍ صوتيِّ ، فممّا لا شكَّ فيه "أنَّ التحليل الجماليَّ يرفض فكرة التبدلات الصوتية الموجّهة ، وتكوين ألفاظ جديدة ، والمعنى البرئ من فاعلية التركيب والسياق . ومثل هذا الرفض خليقٌ بأنْ يجعلنا نعيد النظر في تشكيلات كثيرة من بناء اللغة والشعر معًا . وفي وسعنا أنْ نقول - بعبارةٍ أوضح - إنَّ التحليل الجمالي يثري التركيب والسياق ، ويلعب دورًا هامًّا في تكييف نظرةٍ خاصة للمعنى الأدبيِّ وقيمته الفنية ، ولكن من حقّنا أنْ نعرف أنَّ فكرة التحليل الجماليِّ – وفقًا للناقد القديم – قد تتعلّق بالتبدُّلات الصوتية الموجّهة . وها هنا نمسُّ مشكلةً معقّدةً ، هي الصلة بين جماليات الإبدال والدلالات المباشرة ، والحقُّ أنَّ التحليل الجماليَّ يبعد عن المعنى الظاهر والمدلول الموجّه . وإذا كان الإبدال يخلق بُعدًا رمزيًّا أو منحًى أدبيًّا فليس معنى ذلك أنَّه يصدر عن دلالاته المباشرة بطريقةٍ "أوتوماتيكية" ، وليس من الضروريّ أنْ يكون نتيجةً تلقائيةً من نتائج معانيه الظاهرة . الإبدال كظاهرةٍ استاطيقيةٍ يتحرك حركةً ذاتيةً خاصة به ، لا حركة خارجية تابعة لعلاقاته المخرجية والوصفية المحدّدة . ومن أجل ذلك كان الكلام عن المعاني الظاهرة في معظم الأحيان هروبًا من نشاط الإبدال وفاعليته الجمالية أو تسوية وهمية بين الإبدال ودلالاته المباشرة "[1] .

[1] نظريةَ اللغةَ والجمال في النقد العربيّ ص 56 ، وقد ضرب المؤلف أمثلة على كلامه هذا بعد هذا النص ، من شعر ذي الرُمة ومجنون ليلى ، وضح من خلالها دور التشكيل الصوتي وعلاقته بالمعنى والإيقاع ، وكيفية نفاذه إلى ما وراء المستويات الواعية للتفكير والشعور .

المبحث الثّاني
الإخلالُ بين الصوائتِ القصيرة

تُعدُّ الصوائت القسم الثاني من قِسْمَي الأصوات الرئيسيين ، وتنقسم بدورها إلى صوائت طويلةٍ **Long Vowels** وصوائت قصيرةٍ **Short Vowels** ،وتنقسم الصوائت القصيرة في العربية إلى ثلاث حركات هي : الفتحة ،وهي صائتٌ أماميٌّ نِصْف مفتوح ،والكسرة ،وهي صائتٌ وسطيٌّ نِصْف مفتوحٍ ، والضَّمّة ، وهي صائتٌ خلفيٌّ نِصْف مفتوحٍ[1] .

ويتحدّد نوع الحركة عن طريق وضْع الشفتين ووضْع اللسان ، وهما يشكِّلان مجرى الهواء ، " فالضمّة في العربية تُنْطق بأنْ تتخذ الشفتان شَكْل الاستدارة ؛ ولذلك توصف بأنَّها صوتٌ مستدير **Rounded** ، وهي بهذا تختلف عن الفتحة والكسرة ، ففيهما تتخذ الشفتان وضْع الانبساط ، ويوصف كلٌّ منهما بأنَّه صوتٌ منبسط **Spread** ، وتختلف الفتحة عن الكسرة في وضْع اللسان داخل الفم ، من حيث الارتفاع ، فعند النطق بالفتحة يكون اللسان في أدنى مستوى له في الفم ، وفي الكسرة يكون في أعلى مستوى له في الفَم "[2] .

ولمّا " كان النظام الصوتيّ لأيّ لغةٍ ... يعتمد على الصوامت في المقام الأوّل في بناء الكلمات وتحديد دلالتها ، فإنَّ الصوائت تقوم بدورٍ ، لا يقلُّ أهميةً عمّا تقوم به الصوامت ، فهي التي تمكّن المتكلم من النُطق بالصوامت من ناحيةٍ ، كما أنَّها تشارك الصوامت في تحديد دلالات

[1] يُنْظر : أصول تراثيةَ في علم اللغةَ ، ص 66 .
[2] علم اللغةَ بين القديم والحديث ، ص 101 .

الألفاظ من ناحيةٍ ثانية ، ومثل ذلك ما نراه في الإنجليزية في هذه الكلمات : Pat بمعنى نَقْرَة ، Pit بمعنى حُفْرة ، Pot بمعنى قِدر ، وفي العربية كلمات مثل : Kataba كَتَبَ ، Kutib كُتِب ، و Kaatb كاتب ، و Kuttaab كُتَّاب ، و Kitabb كِتاب ، وكُتُب Kutup "[1] .

وتأسيسًا على ما سبق ، فهناك بعض الألفاظ في اللغة ، يدخلها تغييرٌ في ضبط أحد أصواتها المفردة ، وذلك دون أنْ يتغير المعنى ، وهو ما يُسمَى في دراسات المحدثين بالإحلال Replacement ، أي إحلالٌ لصائتٍ قصيرٍ محلَّ آخر ، وأحيانًا يتغير المعنى ، كما سيتضح من خلال العرض للإحلال الصوتيّ فيما هو آتٍ . ولكن إلامَ يُعزى هذا الإحلال ؟ إنَّ ذلك يُعْزى إلى اختلاف اللهجات ، حيث " تختلف اللهجات العربية في نُطق الصوائت القصيرة اختلافًا بيّنًا في بعض ألفاظها ، فقد يُحرَّك الحرف في لفْظة بالكسر في لهجةٍ ، ويكون بالضمّ في لهجة ثانية ، وقد يكون الحرف ساكنًا في لهجةٍ ، وهو متحرِّكٌ في أخرى "[2] .

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنَّ هناك صورةً أخرى ثُلاثيةً للإحلال الصوتيّ بين الصوائت القصيرة ، كفونيمات استبدالية ، تؤدي إلى التباين الدلالي بين ثلاث كلمات، تتشابه في الأصل والوزن وترتيب الصوامت ، وتختلف في حركة فائها أو عينها ، ويبدو أنَّ هذه الصورة من التَّحوُّل الداخليّ للصوائت داخل الكلمة قد لفتت أنظار اللغويين القدماء ، فاهتموا

(1) الدلالة الصوتية ، ص 175 ، ويُنْظر : منهج ثعلب في شرح ديوان زهير ص 54 .

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّيّ ، ص 209 ، ويُنْظر : منهج ثعلب في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى " دراسة لغوية " ص 54 – 59 .

بها ، وجمعوا هذه الكلمات في مصنّفاتٍ ، تحمل عنوان المُثلَّث[1] ، وله صورٌ كثيرةٌ بكتاب الزاهر[2] .

وهنا أشير إلى أنَّ دور الصوائت لا يقتصر على تباين الدلالة فقط ، بل لها دورٌ أيضًا على المستويين ، الصرفيّ والنَّحويّ ، ويمكن إيضاح الإحلال بين الصوائت القصيرة ، وبين هذه الصوائت والتسكين ، في الزَّاهر ، من خلال النقاط الآتية :

أولاً – بين الفتح والكَسر :

جاءت الإشارة في الزَّاهر إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة ، من خلال الفتح والكسر ، في واحد وعشرين موضعًا[3] ، سواءٌ أكان المعنى متفقًا أم مختلفًا ، ويمكن التمثيلُ لذلك من خلال ما يأتي :

1 – العَدْلُ ، والعِدْل : ورد الإحلال بين الصوائت القصيرة في هاتين الكلمتين ، متمثِّلاً في فَتْح العين وكَسْرها ، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم :(لا قَبِلَ الله منه صَرْفًا ولا عَدْلاً) ،فقال :"في الصرف والعدل سبعة أقوال ...وقال قومٌ : العَدل : المِثل ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿أو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾[4] ، فمعناه : أو مِثل ذلك صيامًا . قال جماعةٌ من أهل اللغة : العَدل والعِدْل لغتان ، لا فرق بينهما ، بمنزلة : السَّلم والسِّلم "[5] .

(1) يُنظر : منهج ابن هشام في شرح بانت سعاد ص 17 ، ومعاجم الموضوعات ص243 ، وقد وصل إلينا بعض هذه المصنفات ، ومنها (المثلّث لقُطرب ت 206 هـ) ، تحقيق الدكتور السويسي ، طبعة تونس ، و(المثلّث للبطليوسي ت 402 هـ) ، تحقيق الدكتور صلاح الفرطوسيّ ، طبعة بغداد 1982 م ، ويُنْظر : هامش 30 ص 179 من كتاب (الدلالة الصوتية) حيث ذكر الدكتور كريم حسام الدين أمثلة أخرى لهذه المؤلفات ، والزَّاهر 1 / 18 -24 ، 179 ، 343 ، 2 / 339 ، ممّا يعفينا من إعادة الحديث عنها ، حفاظا على عدم الإطالة .

(2) يُنْظر : الزَّاهر 1 / 18 -24 ، 179 ، 343 ، 2 / 246 ، 339 .

(3) يُنظر : الزَّاهر 1 / 9 – 10 ، 65 – 66 ، 144 ، 146 ، 151 ، 173 ، 214 ، 222 ، 276 ، 280 ، 355 ، 364 ، 380 ، 446 ، 460 ، 2 / 51 ، 192 ، 194 ، 234 ، 241 – 242 ، 320 .

(4) سورة المائدة ، من الآية 95 .

(5) الزَّاهر 1 / 146 ، ويُنْظر : مادة (عدل) في كلٍّ من تهذيب اللغة ، والمُحكم ، ولسان العرب ، والبحر المحيط 4 / 24 .

فالملاحظ من خلال هذا النص أنّ الصوائت القصيرة ، في كلٍّ من (العَدل والعِدل) قد مكّنتنا من النُطق بالصوامت في الكلمتين – وهذا شأنها في كلّ الكلمات – لكنها شاركت هنا في تحديد معنى الكلمتين ، فعلى الرغم من إحلال الكسرة محلّ الفتحة ،على العين ،فإنّ ابن الأنباريّ قد أشار إلى أنّ (العَدل والعِدل) لغتان ، لا فرق بينهما ، بمنزلة : السَّلم والسِّلم ، وهو ما يؤيّد ما أشرنا إليه آنفًا ، من اختلاف اللهجات العربية في نُطق الصوائت القصيرة اختلافًا بيّنًا في بعض ألفاظها ، فقد يُحرّك الحرف في لفظه بالكسر في لهجة ، ويكون بالضمّ في لهجة ثانية ، وقد يكون الحرف ساكنًا في لهجة ، وهو متحرّكٌ في أخرى ، وهو ما ينطبق على ما يأتي من صور إحلال الصوائت القصيرة .

2 – القِتْب والقَتَب : ورد الإحلال بين الصوائت القصيرة في هاتين الكلمتين في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم للرجل والغلام : (يانَغَفَة)[1] ، فقال : " ومعنى قوله – صلى الله عليه وسلم – : فتُصبح الأرض كالزلفة : مَصْنَعةُ الماء . وقال لبيد :

حتّى تَحيَّرَتِ الدِّبارُ كأنَّها زَلَفٌ وأُلقِيَ قِتْبُها المحزومُ

الدِّبار : المشارات . والمعنى : تحيَّرت من كثرة الماء ، حين لم يجد الماء منفذًا . وقوله : وأُلقي قتبها ، معناه : وأُلقي قتبها بعد فراغها . والقِتْبُ ، والقَتَبُ ، معناهما واحدٌ ، وهما بمنزلة : النِّجْس والنَّجَس . وأراد النبي– صلى الله عليه وسلم– أنّ المطر يكثر في الأرض ، حتى تصير الأرض كأنّها مَصْنَعةٌ من مصانع الماء "[2].

[1] فسر ابن الأنباري معنى النَّغفة بقوله : " النَّغفة معناها في كلام العرب : دودةٌ تكون في أنف البعير والشاة ، فإذا احتُقرَ الرجل قيل له : يا نَغفة ، على جهة التشبيه بالدودة ، هذا قول أبي العباس " الزّاهر 1 / 459 ، وأبو العباس هو ثعلب .

[2] الزّاهر 1 / 460 وبيت لبيد من الكامل ، ويُنظر : العين ، ومقاييس اللغة ، ولسان العرب ، مادة (قتب)

فمن خلال هذا النص يتضح لنا إحلال الفتحة ، على القاف ، محل الكسرة ، مع اتّحاد المعنى ، وأنّ ابن الأنباري لم يكتفِ بذلك ، بل فسّر هذا الضرب من الإحلال بنظيره في النِّجْس والنَّجَس . ولمّا كان ابن الأنباري قد أكثر في كتابه من النقل عن أستاذه ثعلب ، فإنّني أشير هنا إلى أنّ هذا الإحلال هو نفسه ما أشار إليه ثعلب ، في تعليقه على قول زهير : (من البسيط)

لهَا أَدَاةٌ وأعْوانٌ غَدَوْنَ لها قِتْبٌ وغَرْبٌ إذا ما أُفْرِغَ انْسَحَقَا

فقال : " القِتْبُ : قِتْب السانية ، والقَتَبُ للأحمال . وقال غيره : قِتْبٌ وقَتَبٌ وحِلْسٌ وحَلَسٌ ومِثْلٌ ومَثَلٌ وبِدْلٌ وبَدَلٌ ونِجْسٌ ونَجَسٌ ونِكْلٌ ونَكَلٌ وشِبْهٌ وشَبَهٌ "[1] .

ثانيًا – بين الفتح والضمّ :

جاءت الإشارة في الزّاهر إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة ، من خلال الفتح والضم ، في ستةٍ وعشرين موضعًا[2] ، سواءٌ أكان المعنى متفقًا أم مختلفًا ، ويمكن التمثيل لذلك من خلال ما يأتي :

1 – الحَوْب ، والحُوب : ورد الإحلال بين الصوائت القصيرة في هاتين الكلمتين في سياق تعليق ابن الأنباري على قول الرَّجل للرَّجل : حسيبك الله ، فقال : " فيه أربعة أقوال : قال قومٌ : الحسيب : العالم . ومعنى هذا الكلام التهدُّد ، فإذا قال الرجل للرجل : حسيبك الله فمعناه : الله عالم بظلمك ومُجازٍ لك عليه . واحتجوا بقول المُخبّل السعديّ :

ولا تُدْخِلنَّ الدَّهرَ قبرَكَ حَوْبَةً يقومُ بها يومًا عليكَ حَسِيبُ

[1] شرح ثعلب على ديوان زهير ص 39 ، ويُنظر : منهج ثعلب في شرح ديوان زهير ص 26 .

[2] يُنظر :الزّاهر 1 / 5 – 6 ، 40 ، 53 ، 88 ، 113 ، 147 ، 214 ، 234 ، 286 ، 317 ، 324 ، 356 ، 363 ، 420 – 421 ، 424 ، 448 ، 462 ، 500 ، 2 / 29 ، 66 ، 170 ، 211 ، 222 ، 227 ، 315 ، 330 .

معناه : محاسب عليها عالم بها . والحَوْبة : الفعلة من الإثم العظيم ؛ من قول الله عزّ وجلّ ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً﴾[1] ، وقرأ الحسن : ﴿ إِنَّهُ كَانَ حَوباً كَبِيراً ﴾ ، بفتح الحاء ، وقال الفراء :الحُوب ، بالضم :الاسم ، والحَوْب ، بالفتح : المصدر ..."[2] .

فالملاحظ من خلال هذا النص إشارة ابن الأنباري إلى أنّ (الحَوبَة) هي الفَعلة ، من الإثم العظيم ، مستشهدًا بقول الله عزّ وجلّ ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ ، مشيرًا إلى أنّ الحسن قرأ :﴿ إِنَّهُ كَانَ حَوبًا كَبِيرًا ﴾[3] ، بفتح الحاء ، وهو الأمر الذي يتضح من خلاله إحلال الضمة على الحاء محل الفتحة ، وكلاهما بمعنى الإثم العظيم.هذا ، وقد أضاف ابن الأنباري قولاً للفرّاء ، مفاده أنّ : الحُوب ، بالضم : الاسم ، والحَوْب ، بالفتح : المصدر ، وهو الأمر الذي يؤكِّد على أنّ حركات البِنْية المختلفة ، من ضمٍّ وفَتْحٍ وكَسْرٍ ، تشكِّل الصِّيَغ المختلفة داخل الإطار الدلاليّ ، الذي حدّدته الصوامت ، ومن تلك الصيغ صِيغ الأسماء – على نحو ما سبق – حيث تلعب الحركات دورًا كبيرًا في تحديد معاني كثيرٍ منها[4] .

2 – **الدُّلْجة ، والدَّلْجة** : ورد الإحلال بين الصوائت القصيرة في هاتين الكلمتين في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم : (قد أدلج الرجل) ، فقال : " العامة تُخطئ في تأويله ، فتقول : أدلج الرجل إذا سار من آخر الليل . والإدلاج عند العرب : سَيْر الليل من أوله إلى أنْ

[1] سورة النساء ، من الآية 2 .
[2] الزّاهر 1 / 5 – 6 ، وبيت المُخبّل من الطويل ، ويُنظر : مادة (حوب) في كلٍّ من الصحاح ، والمُحكم ، ولسان العرب .
[3] يُنظر : معاني القرآن للفراء 1 / 253 ، والكشاف 2 / 14 ، والبحر المحيط 3 / 159 ، وتفسير القرطبي 5 / 10 ، 43 ، وتفسير الطبري 4 / 228 – 230 ، والدر المصون 2 / 298 ، ومعجم القراءات 2 / 9 .
[4] يُنظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية ص 135 .

يقرُبَ آخره . والإدْلاج ، والدُّلْجَة : سير آخر الليل ، يُقال : قد أدلج الرجل : إذا سار من أول الليل إلى أنْ يقرب آخره ... وفي الدّلجة ، والدُّلجة قولان : قال قومٌ : الدّلجة : سير أول الليل ، والدُّلجة : سير آخر الليل . وقال آخرون : الدّلجة ، والدُّلجة : لغتان ، معناهما واحدٌ ، كما تقول العرب : بُرهة من الدَّهر ، وبَرهةٌ من الدَّهر "[1] .

3 – **الوَدُّ ، والوُدُّ** : ورد الإحلال بين الصوائت القصيرة في هاتين الكلمتين ، مع اختلاف المعنى ، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم في أسمائه عزَّ وجلَّ : (البارئ الودود) ، فقال : " والودود في أسماء الله عزَّ وجلَّ : المحب لعباده ، من قولهم : وددت الرجل أوَدُّه وُدًّا ووِدادًا ووَدًّا . فالوَدُّ ، بفتح الواو اسمٌ للصّنم ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً﴾[2] . وقال الشاعر :

بودِّك ما قومي على أنْ تركتِهِم   سليمى إذا هبَّتْ شَمالٌ وريحها

يروى على وجهين : بوَدِّك ، وبُوُدِّك ، بضم الواو وفتْحها . فمن رواه بفَتْح الواو ، أراد : بحقِّ صنمك عليك ، ومَن رواه بضم الواو ، أراد : بالمودّة بيني وبينك ، ومعنى البيت : أي شيء وجدت قومي يا سليمى على تركِكِ إيّاهم "[3] .

وفي هذا النصِّ نلاحظ إحلال الضمة على الواو محل الفتحة ، في كلمتي (بوَدِّك ، وبُوُدِّك) ، وهو الأمر الذي ترتّب عليه اختلاف معنى الكلمتين ، ممّا يؤكِّد أنّ إحلال الصوائت القصيرة محلّ بعضها قد يترتّب عليه اختلاف المعنى ، كما قد يترتّب عليه اتفاق المعنى .

[1] الزّاهر 2 / 65 – 66 ، ويُنظر : مادة (دلج) في كلٍّ من تهذيب اللغة ، والمُحكم ، ولسان العرب .
[2] سورة نوح ، من الآية 23 .
[3] الزّاهر 1 / 88 والبيت من الطويل ، ويُنظر : مادة (ودد) من جمهرة اللغة ، حيث تصريحه بأنّ (الوَدّ) بالفتح لغة تميمية ، تاج العروس ، ولسان العرب ، حيث المادة نفسها .

ثالثًا – بين الضمّ والكَسْر :

جاءت الإشارة في الزّاهر إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة ، من خلال الضم والكَسْر ، في ثمانية مواضع[1] ، سواءٌ أكان المعنى متفقًا أم مختلفًا ، ويمكن التمثيل لذلك من خلال ما يأتي :

1 – الأشِر ،والأشُر: ورد الإحلال بين الصائتين القصيرين ، الضمة والكسرة ، في هاتين الكلمتين، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم : (فلانٌ كذّابٌ أشِرٌ)، فقال: " الأشِر معناه في كلام العرب : البَطِر. يُقال : قد أشِرَ الرَّجلُ يأشَر أشَرًا : إذا بَطِرَ . قال الأخطل يخاطب بني أمية :

أعطاكم اللهُ جَدًّا تُنْصَرونَ به لا جَدَّ إلاّ صغيرٌ ، بعدُ ، مُحْتَقَرُ

لم يأشَروا فيه إذا كانوا مواليَهُ ولو يكونُ لقومٍ غيرهم أشِرُوا[2] .

معناه : بطروا . وفيه لغتان : كذابٌ أشِر ، وكذّابٌ أشُر . قال الله عزّ وجلّ : ﴿ أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴾[3] هذه قراءة العامة ، بكَسْر الشين . وقال الفرّاء : حدّثني سفيان بن عيينة عن رجل عن مجاهد أنّه قرأ ﴿ سَيَعْلَمونَ غدًا ﴾ بالياء ﴿ مَنِ الكذّابُ الأشُرُ ﴾ بضمّ الشين ، والعلّة في ضمّها أنّهم أرادوا المبالغة في ذمّه ، فصار بمنزلة قولهم : رجلٌ فَطُن : إذا أرادوا المبالغة في وصْفه بالحذر ، وإلى هذا المعنى ذهب الذين قرأوا : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبُدَ الطَّاغُوتَ ﴾[4] ، فضمُّوا الباء على المبالغة "[5] .

[1] يُنظر : الزّاهر 1 / 53 ، 150 – 151 ، 212 ، 242 ، 374 ، 406 ، 2 / 214 ، 313 .
[2] شعر الأخطل ص 150 ، وفيه يُنصرون مكان تُنصرون ، وإذْ مكان إذا ، والبيتان من البسيط .
[3] سورة القمر ، الآية 25 .
[4] سورة المائدة ،من الآية 60،ويُنظر: المحتسب214/1،والبحر المحيط179/8، والنشر 2 / 255 ، ومعجم القراءات 2 / 302 – 312 .
[5] الزّاهر 1 / 374 .

فهذا النصُّ فيه إشارةٌ صوتيّةٌ إلى إحلال الضمة محل الكسرة في كلمة (الأشِر) ، بمعنى البَطِر ، نتيجةً لاختلاف اللهجات (اللغات) ، وذلك واضحٌ من إشارة ابن الأنباريّ إلى أنّ(الأشِر) فيه لغتان : كذابٌ أشِر ، وكذّابٌ أشُر ، مُشيرًا إلى أنّ قراءة العامة ، بكَسْر الشين[1] .

ولم يكتَفِ بذلك ، بل ذَيّل كلامه هذا بما ذكره الفرّاء، حيث قراءة مجاهد ﴿ مَنِ الكذّابُ الأشُرُ ﴾ بضمِّ الشين . ولمّا كان التعليل للمسائل اللغوية من الأمور ذات الأهمية في الدرس اللغوي – ومن بينه التعليل للمسائل الصوتية – فقد ذكرَ ابن الأنباريّ أنّ العلّة في ضمّ (الأشِر)أنّهم أرادوا المبالغة في ذمّه ، فصار بمنزلة قولهم :رجلٌ فَطُن: إذا أرادوا المبالغة في وصْفه بالحذر ، مشيرًا إلى أنّ معنى المبالغة في الضمِّ هو ما ابتُغِي من وراء قراءة مَنْ قرأوا ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبُدَ الطَّاغُوتَ ﴾ ،فضمُّوا الباء من كلمة(عَبُدَ) على المبالغة .

2 – السُرِّيَة ، والسِرِّيَة : ورد الإحلال بين الصائتين القصيرين ، الضمة والكسرة ، في هاتين الكلمتين ، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم :(فلانةٌ سُرِّيَّة فلان) ، فقال :"في الاعتلال لتسميتهم السُّرِّيَّةُ : سرِّيَّةً ، قولان :أحدهما : أنّها سُمِّيت بذلك ؛ لاتِّخاذ صاحبها إيّاها للنكاح. وهي فُعْلِيَّةٌ ، من السِّرِّ ،والسِّرُّ عند العرب الجماع ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً ﴾[2] ، فمعناه : جماعًا ... والقول الآخر أنّها سُمِّيت(سُرِّيَّةٌ) لسورِ صاحبها بها ، وهي(فُعْلِّيَّةٌ) من (السُّر) ، أخبرنا أبو العباس عن ابن الأعرابيّ قال : السُّرُّ عند العرب هو السرور بعينه

[1] يُنظر : البحر المحيط 8 / 180 ، وتفسير القرطبي 17 / 139 ، وتفسير الطبري 27 / 101 ، وإعراب القراءات السبع وعللها 2 / 331 ، ومعجم القراءات 9 / 230 – 231 .
[2] سورة البقرة ، من الآية 235 .

... ويُقال : سُرِّية ، وسِرِّيَّة ، بالضمِّ والكَسْر ، وفي الجمع : سراري ، وسرارٍ ، بتثقيل الياء وتخفيفها . فمن ثقّلها أثبتها في الخطِّ ، ومن خفّفها حذفها ؛ لسكونها ، وسكون التنوين في الرفع والخفض ، فأمّا النصب فإنها ثابتةٌ فيه في الخطِّ على اللغتين كلتيهما "[1] .

وهنا أشير إلى أنّه نتيجة لِمَا ذُكِر آنفًا من أنّ الإحلال بين الصوائت القصيرة يُعزى إلى تباين لهجات القبائل ، فإنّ الضم يُعزى إلى القبائل البدوية ، ومن بينها تميم وقيْسٌ ،أمّا الكسر، فيُعْزى إلى القبائل المتحضّرة مثل أهل الحجاز ،" فالقبائل البدوية مالت بشكلٍ عام إلى مقياس اللين الخلفيّ المُسمّى بالضمة ؛ لأنه مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدوية ، فحيث كسرت القبائل المتحضّرة وجدنا القبائل البدوية تضمُّ " [2] .

ولكن يجب التنبُّه إلى أنّ " نسبة صائتٍ قصيرٍ إلى قبيلة مّا ليس أمرًا مطّردًا ؛ لأنّ نشوء اللغات ونموها لا يتم في تتابعٍ منطقيٍّ ، ملتزمًا في سَيْره طريقًا مستقيمًا "[3]. إذًا ما المخرج من ذلك ؟ يحضرني هنا قول القائل : " لعلّ المخرج أنْ يُقال : إنّ ذلك الضم سُمِع من بعض جُفاة أهل الحجاز ، الذين كانوا أقرب إلى موضع البداوة منهم إلى مواضع الحضارة "[4] ،وممّا يدل على ذلك أنّ ابن السِّكِّيت قد نسب الضم إلى أهل الحجاز ، وذلك في باب (ما يُضمُّ ويُفتح من حروفٍ مختلفة) ، فقال : "وأهل الحجاز يقولون : سُكارى وكُسالى وغُبارى بالضمِّ ، وبنو تميمٍ يفتحون "[5] .

---

[1] الزّاهر 2 / 311 – 313 .
[2] اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ص 91 .
[3] اللغة ، ص 40 .
[4] الدراسات اللهجية والصوتية ، ص 210 .
[5] إصلاح المنطق ، ص 132 .

رابعًا – بين التسكين والتحريك :

جاءت الإشارة في الزّاهر إلى الإحلال بين الصوائت القصيرة ، من خلال التسكين والتحريك بالفتْح أو بالضمِّ أو بالكَسْر ، في اثني عشر موضعًا[1] ، سواءٌ أكان المعنى متفقًا أم مختلفًا ، ومن ملاحظ هذا النوع من الإحلال ما يأتي :

1 – رَغَدٌ ، ورَغْدٌ : ورد الإحلال بين التسكين والتحريك ، في هاتين الكلمتين ، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم : (فلانٌ في عَيْشٍ رَغَدٍ) ، فقال: " قال أبو عبيدة : الرَّغَد : الكثير الواسع الذي لا يُعَنِّيك من مالٍ ، أو ماءٍ ، أو عَيْشٍ ، أو كلأ . وقال : يُقال : قد أرغد فلان : إذا أصاب عيشًا واسعًا . وفي الرَّغد لغتان : أعلاهما : رَغَدٌ ، بفتح الغين ، وأقلهما : رَغْدٌ ، بتسكين الغين . قال الله عزّ وجلّ : ﴿وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[2] ، وقال الشاعر :

يأتيهم من وجوهٍ غيرِ واحدةٍ من فضلِه فهم فيما اشتهوا رَغَدا

وقال الآخر في تسكين الغين :

رأيتُ غزالاً يرتعي وسطَ روضةٍ فقلتُ أرَى ليلى تَلُسُ بــه زَهْرَا
فيا ظبيُ كُلْ رَغْدًا هنيئًا ولا تخفْ فإنِّي لكمْ جارٌ وإنْ خفتمُ الدَّهْرَا "[3]

فمن خلال هذا النص يتضح الإحلال بين التسكين والتحريك بالفتح في الغين ، فيُقال : (رَغَدٌ ، رَغْدٌ) ، وهما لغتان ، أشار ابن الأنباري تجاههما

---

[1] يُنظر : الزّاهر 1 / 204 ، 205 ، 306 ، 402 ، 445 ، 469 ، 2 / 119 ، 159 ، 170 ، 246 ، 293 ، 394 .
[2] سورة البقرة ، من الآية 35 .
[3] الزّاهر 1 / 469 ، وتلسُ : تأكل.

إلى أنَّ أعلاهما : رَغَدٌ ، بفتح الغين ، وأقلهما : رَغْدٌ ، بتسكين الغين ، مُستشهدًا بقوله تعالى : ﴿وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ ، بالإضافة إلى الشعر العربي ، فيما يتّصل بالتسكين أو التحريك[1] .

2 – **المُهْل ، والمُهُل** : ورد الإحلال بين التسكين والتحريك ، في هاتين الكلمتين ، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم : (لا شرب فلانٌ إلاّ مُهْلاً) ، فقال : "روى أبو سعيد الخُدري عن رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – أنَّه قال : (المُهْل مثل عكَر الزيت ، لا يدنيهِ الكافر إلى فِيه إلاّ سقطت جلدة وجهه فيه) .وقال ابن عباس ،المهل : دُرْديّ الزيت ، وقال ابن مسعود : المهل : الفضة والذهب يسكبان جميعًا . وقال غيره : المهل : الأسود الغليظ .ويُقال :المُهْل ، والمُهُل ،بتسكين الهاء وضمها ، قال عمران بن حطان :

فيها شرابٌ لهم يشوي وُجُوههم من الحميم ويروي شُربها المُهُلُ "[2]

3 – **الغَرْب ، والغَرَب** : ورد الإحلال بين التسكين والتحريك ، في هاتين الكلمتين ، في سياق تعليق ابن الأنباري على قولهم : (فلانٌ ضَيِّقُ العَطَن)[3] ، فقال : " والغَرْب : الدلو العظيمة التي تُصنَع من مِسكِ ثورٍ للسانية. والغَرَب ، بفتح الغين والراء:الذي يسيل بين البئر والحوض "[4].

[1] يُنظر : مادة رغد ، في كلٍّ من العين ، والمُحكم ، وتاج العروس ، ولسان العرب ، ويُنظر : البحر المحيط 1 / 55 ، ومعجم القراءات 1 / 81 – 82 .
[2] الزّاهر 2 / 119 ، والبيتَ من البسيط .
[3] قال ابن الأنباري : " معناه قليل العطاء ، ضيق النفس . فكنى بالعطن عن ذلك ، والأصل في العطن : الموضع الذي تبرُكُ فيه الإبل إلى الماء إذا شربتْ ، وأبركوها عند الحياض ؛ ليعيدوها إلى الشُّرب ... يقال : ضرب القوم بعطن : إذا رَوَوا ، وأرْوَوا إبلهم ، وضربوا لها عطنًا " 2 / 393 .
[4] الزّاهر 2 / 394.

فإذا كان كلٌّ من المثالين ، الأول والثاني ، من الإحلال بين التسكين والتحريك ، فيه اتِّفاقٌ في المعنى ، فإنَّ الإحلال بين كلمتيّ (الغَرْب ، والغَرَب) فيه اختلاف في المعنى ، حيث إنَّ الغَرْب ; الدلو العظيمة التي تُصنع من مسك ثورٍ للسانية ، والغَرَب ، بفتح الغين والراء : الذي يسيل بين البئر والحوض[1].

وهنا – أعني في سياق الحديث عن الإحلال بين التسكين والتحريك – أشير إلى أنَّ التحريك هو الأصل ، فسيبويه يرى أنَّ الأصل التحريك ، والتسكين من قَبيل التخفيف ، وذلك في باب (ما يُسكَّن استخفافًا ، وهو في الأصل متحرِّكٌ)[2] .

هذا ، وأشير أيضًا إلى أنَّه من خلال العرض السابق للإحلال بين الصوائت القصيرة في الزّاهر،لابن الأنباري ، يتبين لنا أنَّ بعضًا من هذه الألفاظ يتفق في الدلالة ، وبعضها الآخر يختلف في الدلالة ؛ وذلك نتيجة اختلاف الروايات المترتبة على تباين اللهجات ،حيث إنَّ الاستعمال اللهجي يؤدي دورًا مهمًّا في تعليل الاختلاف في بنية الكلمة خلال اللغة المنطوقة ، على نحو ما أُشير إليه آنفًا[3] .

[1] يُنظر : مادة (غرب) من تهذيب اللغة ، والمُحكم ، ولسان العرب .
[2] يُنظر : الكتاب 4 / 113 .
[3] يُنظر : معاجم الموضوعات ، ص 250 .

المبحث الثالث
القلب المكانيّ

يُعدُّ القلب المكانيُّ ظاهرةً صوتيةً ، تنبّه لها اللغويون القدماء والمحدثون على السَّواء ، ويُعرّف القلب المكانيُّ لغةً بأنَّه " تحويل الشيء عن وجهه "[1]،أمَّا في الاصطلاح ، فهو عبارة عن تقديم بعض حروف الكلمة على بعض أو تأخيرها،أي أنَّه تغيير مواقع الحروف داخل الكلمة، فقد يحدث في بعض الأحيان أنْ تتبادل الأصوات المتجاورة (الفونيمات Phonems) أماكنها في السلسلة الكلامية ، ويُسمّى هذا في اصطلاح المحدثين قلبًا مكانيًّا **Metahesis** ، كما يُسمّى **Interversion** [2] .

أمَّا عن أسبابه : فقد أرجع العلماء وجود هذه الظاهرة في اللغة إلى أسبابٍ متنوعة ، أوجزها فيما يلي :

1 – التيسير : فقد يقع القلب بُغية التيسير وتحقيق نوعٍ من الانسجام الصوتيّ ، نحو(طمس) التي قُلبت إلى (طسم) ؛ لكي لا يُفصل بين الطاء والسين – وهما متقاربا المخرج – بالميم[3] ، أو " يكون في أصله نوعا من التعثّر في اللفظ ، سببه أنَّ المتكلم يتهيأ للفظ صوتٍ ، فينطق به في غير موقعه الصَّحيح "[4] .

2 – اختلاف اللهجات : فقد يكون القلب نتيجة اختلاف اللهجة ، مثل الطّبيخ لغة البطيخ[5] ، وكما يقول العراقيون يواسي في يساوي [6] .

(1) لسان العرب ، مادة (قلب) .
(2) يُنظر : دراسة الصوت اللغوي 390 – 391 ، وأصول تراثية في علم اللغة ، ص 196 ، وأسس علم اللغة ص 149 .
(3) يُنظر : دراسة الصوت اللغويّ ، ص 391 .
(4) أبحاث في اللغة ص 131 .
(5) يُنظر : دراسة الصوت اللغويّ ، ص 391 .
(6) يُنظر : التطور اللغويّ التاريخيّ ، ص 120 .

3 – أخطاء العوام والأطفال : كما في قولهم أنارب في (أرانب) ، ومعالق في (ملاعق)[1] .

4 – التحريف : يعدُّ التحريف من أسباب القلب المكانيّ ، وذلك يُلمَس من قول السيوطيّ :"ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبًا ، كقولهم في (اضمحلّ) امضحلّ ، وفي (اكفهرّ) اكرهفّ ، وفي (أطييت) أيطبت"[2] .

والجدير بالذِّكر أنَّ هذه الأسباب في حقيقتها " متصلةٌ ببعضها أشدّ الاتصال ، فالخطأ في النطق لا يحدث إلاّ إذا تسابقت حروف الكلمة ، وتزاحمت على اللسان ، حتى تؤدي إلى اضطرابٍ في النطق ؛ ومن ثَمّ يحدث تقديم بعض الحروف على بعض ، ويتغير نظام البناء في الكلمة ، وهذا يأتي مع السرعة في النطق ،وهي صفةٌ من صفات القبائل البدوية ، كما أنَّ للأطفال دورًا ،لا يُنكر في هذا المجال ؛ لقصورهم عن نطق بعض الألفاظ النطق السليم ، فإذا لم تصح لهم في الصِّغر نشئوا عليها ،حتى تصير عندهم من المسلمات ، وهو في كلّ ما مضى لا يسير حسب قواعد معينةٍ أو أُسسٍ ثابتةٍ ، بل يحدث اعتباطًا "[3] .

أمَّا عن آراء العلماء فيه ، فقد اختلفوا تجاه هذه الظاهرة ، فعلماء الكوفة مثلاً يرون أنَّ الكلمات التي اتحدت معانيها ، واختلفت في ترتيب حروفها من باب القلب المكانيّ ، لا فرق بين صيغة وأخرى ، سواءٌ أكان الناطق بها قبيلةً واحدةً أم العرب جميعهم ، أي أنَّهم لا يفرّقون بين ما كان من اختلاف القبائل ، وما كان موجودًا في الاستعمال اللغوي العام ،

(1) يُنظر : دراسة الصوت اللغويّ ، ص 391، والتطور اللغويّ التاريخيّ ، ص 120 ، وعلم الأصوات ، لبرتيل مالبرج ، ص 151 .
(2) الأشباه والنظائر 1 / 13 .
(3) الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ، ص 400 – 401 ، ومنهج ثعلب في شرح ديوان زهير ص 60.

ومنهم ابن دريد في جمهرته وابن فارس ، وغيرهما ، أمَّا جمهور البصريين ، ومعهم ابن جنّيّ فيرون أنَّ الكلمتين المتحدتين في الحروف ، المختلفتين في الترتيب قد نشأتا من أحد طريقين ، أحدهما : القلب ، وذلك إذا أمكن الحُكم على إحدى الكلمتين بالأصالة والأخرى بالفرعية ، أمَّا الآخر : فهو اختلاف القبائل ، وذلك إذا لم يمكن الحُكم على إحدى الكلمتين بالأصـالة والأخـرى بالفرعيـة ؛ لتسـاويهما في التصـرُّف والاستعمال ، ومثال ذلك (جذب وجبذ) . هذا ، وقد أنكر ابن درستويه القلب المكانيّ ، وضعّف المحدثون من وجهة نظر كلٍّ فريقٍ ، كما أنَّهم لم يسلِّموا بوجهة نظر ابن درستويه ؛ لأنَّه لا مانع من إطلاق القلب المكانيّ على هذه الأمثلة ، لكن يُلاحظ أنَّه ينشأ من اختلاف اللهجات ، فلا فرق بين القلب وبين اختلاف اللهجات ، ولا ضير من تسميته قلبًا مكانيًا[(1)] .

أمَّا عن ملامح القلب المكانيّ لدى ابن الأنباري في الزَّاهر ، فلم يُلْحظ ذلك إلاّ في موضعين اثنين ، وذلك نحو ما جاء في تعليقه على قولهم : (فلانٌ عَفرٌ) ، فقال : "... ويُقال أيضًا : رجلٌ عِفرِيةٌ : إذا كان مُصحَّحًا شديدًا مُوثَّقَ الخَلْقِ . من ذلك الحديث الذي يُروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم –:(أنَّه كان يُبايع النَّاس ،وفيهم رجلٌ دُحْسُمان ، فكان كلَّما أتى عليه أخَره حتى لم يبق غيرُهُ . فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم – : هل اشتكيت قط ؟ فقال : لا ، قال : فهل رُزِئتَ بشيءٍ ؟ قال : لا ، فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم – : إنَّ الله يبغض العِفْرِيَةَ النِّفْرِيةَ الذي

(1) يُنظر : من قضايا فقه اللغة ص 98 – 102 ، واللغة العربية " خصائصها وسماتها " ص 197 ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ص 59 – 69 ، ومنهج ثعلب في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى " دراسة لغوية " ص 60 – 65 ، والقراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري في ضوء علم اللغة الحديث 75 – 76 .

لا يُرزأ في جِسمهِ ومالهِ . قال أبو بكر: في العِفْرِيَة النِّفْرِية ثلاثة أقوال : يُقال : العِفْرية : هو العِفرُ ، زِيدَت عليه الياء والهاء ، والنفرية إتباع . ويُقال : العِفْرِيَة النِّفْرية : الجَمُوع المَنوع .ويُقال :العِفْرِيَة النِّفْرِية : القويّ الظلوم. والدُّحْسُمان:الرجل الأسود السمين . وفيه لغتان ، يُقال : رجلٌ دُحْسُمان ودُحْمُسان .وقال الأصمعيُّ :يُقال لعُرف الدِّيك :عِفْرية "[(1)] .

ففي هذا النَّص أشار ابن الأنباريّ إلى أنَّ (الدُّحسمان) هو الرجل الأسود السمين ، وأنَّ هذه الكلمة فيها لغتان ، فيقال : رجلٌ دُحْسُمان ودُحْمُسان ، أي أنَّه من خلال اختلاف لهجات القبائل يتبين لنا أنَّ هذه الكلمة قد دخلها القلب المكانيّ ،بين السين والميم . هذا ، ويمكن أنْ يُقال: إنَّ كلمة (الدُّحْمُسَانُ) أصلٌ ، والأخرى فرْعٌ منها ، أو مقلوبةٌ عنها ، فقد أشار صاحب الصحاح إلى أنَّ " الدُّحْسُمانَ ، بالضم : قلبُ الدُّحْمُسانِ ، وهو الآدَمُ السمين "[(2)]، وقال صاحب تاج العروس : " والدُّحْمُسَانُ ، بالضَمّ: الأحْمَقُ السَّمِينُ، وقد يُقْلَبُ ، فيُقَال : دُحْسُمَان ، نقله الجَوْهَرِيّ "[(3)] ، وقال ابن منظور : " الأزهري : ليال دَحامِسُ مظلمة . وفي حديث حمزة ابن عمرو: في ليلة ظلماء دَحْمَسَة أي مظلمة شديدة الظلمة . أبو الهيثم : يُقال لليالي الثلاث التي بعد الظُّلَم حَنادِسُ ، ويقال : دَحامِسُ . والدُّحْمُسان : الآدَمُ السمين ، وقد يقلب فيقال دُحْسُمانٌ . وفي الحديث : كان يبايع الناسَ وفيهم رجل دُحْسُمانٌ ، أي أسود سمين "[(4)] .

(1) الزّاهر 1 / 210 ، ويُنظر 2 / 263 .
(2) الصحاح ، مادة (دحسم) .
(3) تاج العروس ، مادة (دحمس) .
(4) لسان العرب ، مادة (دحمس) .

فقد حدث بينهما ما يُسمّى عند المحدثين بالتحويل Transformation ، ويمكن بيان ذلك في الشكل الآتي :

DeeP Structure Transformation Surface

↓ ⟶ ↓

الدُحْمسُانُ الدُحسمان

وبعدُ ، فلنا أنْ نتساءل : ما فائدة القلب المكانيّ في اللغة ؟ إنّ فائدته تكمن في إضافة كلماتٍ جديدةٍ إلى رصيد المعجم العربي[1] ، كما أنّ هذه الظاهرة تفيد في معرفة (الأصل)، ففي الإنجليزية القديمة brid قُلبت في الحديثة إلى bird ، ومن هذه الظاهرة في الإنجليزية[2] :

Aks	→	ask	wasp	→	wasp
aps	→	asp	revelant	→	relevant
Prehaps	→	Perhops	Pertty	→	Pretty

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ من المحدثين مَنْ ربط بين القلب المكانيّ وفنّ الإضحاك ، وأعني بذلك الدكتورة فاطمة محجوب في قولها: " ومن الظواهر اللغوية أيضًا ما يُعْرف بالنقل المكانيّ metahesis إذْ يُنقل صوتٌ في الكلمة الواحدة ، فنجد أُناسًا يقولون بالعامية (أنارب) بدلاً من (أرانب) ، وذلك بالنقل المكانيّ بين الراء والنون ، ويستغلُّ الكتّاب هذه الظاهرة اللغوية في خلْق عنصر الإضحاك ، فنسمع (ناعسة) في

[1] يُنظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ، ص 13 .

[2] يُنظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 146.
والجدير بالذكر أنّ معنى brid عروس أو عروسة ، ومعنى bird طائر ، ومعنى relevant مناسب أو موافق ، ومعنى ask ثعبان ، ومعنى wasp دَبُور ، ومعنى pretty جميلٌ أو حسنٌ . ويُنظر كذلك : أصول تراثية في علم اللغة ، ص 196 .

البرنامج التلفزيوني(عاداتٌ وتقاليد) تقول : جماويس بدلاً من جواميس ، بإحداث نقلٍ مكانيٍّ بين الواو والميم،ونسمع في مجالٍ آخر كلمة (روماتزم) تُنطق (موراتيزم) ، وفي كثيرٍ من الأحيان يضع المؤلّف مثل تلك الكلمات التي يحدث فيها النقل المكانيّ على لسان شخصيةٍ ، تؤدّي دور إنسانٍ ، لم ينَل حظًّا من التعليم أو على لسان طفلٍ "[1] ، وفي كلّ ذلك ما يدلّل على وجود علاقةٍ بين القلب المكانيّ وَفنّ الإضحاك .

[1] دراسات في علم اللغة ، ص 25 – 26 .

المبحث الرابع
الانسجام الصوتيّ

في هذا المبحث سنتناول قضايا مصطلحٍ ،دار في كتب القدماء كثيرًا ، وهو الانسجام الصوتيّ ،من خلال كتاب الزّاهر،لابن الأنباريّ ، باعتباره ضربًا من ضروب الدراسة الصوتية التنظيمية أو الفونولوجية ،وبناءً على استقراء الكتاب ،فالقضايا المعروضة هي المماثلة ،والمخالفة ، والإتباع والمزاوجة .وفي اقترابٍ من مفهوم الانسجام الصوتيّ يمكن القول : إنّه " تأثُّر الأصوات اللغوية ، بعضها ببعض تأثُّرًا يهدف إلى نوعٍ من المماثلة أو المخالفة ، تحقيقًا لتيسير النُطق ، والاقتصاد في الجهد العضليّ "[1] .

وذلك نحو قلب تاء الافتعال ، في صيغة (افتعل) دالاً ، إذا كانت فاؤها دالاً ،أو ذالاً ،أو زايًا ، فيفنى الصوت فيما يجاوره ،وهو ما يُعرَف بالمماثلة ، ومثال ذلك أيضًا إبدال النون الثانية ياءً ، في كلمة (تظنّنتُ) ، فيقولون : تظنَيتُ ، وهو ما يُعرف بالمخالفة .

ولمّا كان الانسجام الصوتيّ – غالبًا – هو الغاية المنشودة وراء كلّ تفاعلٍ ،يتمُّ بين لبنات الكلمة ،من قلبٍ أو إبدالٍ أو إدغامٍ إلى غير ذلك[2]، فقد أتبعتُ الحديث عن المماثلة والمخالفة بتناول الإتباع والمزاوجة ، على اعتبار أنّ غاية العرب من وراء ذلك تحقيق الانسجام الصوتيّ أيضًا ، وفيما يلي عَرْضٌ لهذه القضايا .

---

[1] معالم الأصوات العربيةَ ص 215 .
[2] يُنْظر : معالم الأصوات العربيةَ ص 215 ، وللإطلاع على ضروبٍ أُخر من الانسجام الصوتيّ يُنْظر: في ضوء التحليل اللغويّ " من نماذج الانسجام الصوتيّ داخل بنيان القرآن الكريم " ص 94 – 157 .

أولاً – المماثلة :

من المعروف في الدّرس الصوتيّ أنّ المماثلة **Assimilation** هي تأثُّر صوتٍ بصوتٍ آخر ، مجاورٍ له ، تأثُّرًا من شأنه التقارب في الصفة أو المخرج ،أي القُرْب منه أو الفناء فيه ؛من أجل تسهيل عملية النُطق ، والاقتصاد في الجهد العضليّ ؛ومن ثَمّ فإنّ الفونيمات (الوحدات الصوتية، أو الحروف)المتخالفة تتحول إلى فونيمات متماثلة تماثُلاً جزئيًا أو كليًا[1].

ولمّا كانت المماثلة – باعتبار جهة التأثُّر – تنقسم إلى مماثلة تقدُّميّة ، ورجْعيّة ، ومتبادلة ، فإنّه بالنظر فيما ورد من ملامح أو ملاحظ للمماثلة في كتاب (الزّاهر) تبيّن أنّها تنحصر في المماثلة التقدُّميّة والرجعيّة ، مع ملاحظة تفوُّق ملاحظ الرجعية على التقدُّمية تفوُّقًا لافتًا للنَّظر؛ بناء على ما تم من استقراء للكتاب .

أمّا عن المماثلة التقدُّميّة ، فمثالها ما جاء في تعليق ابن الأنباري على قولهم : (قد ازْدَمَل فلان الحمْلَ) ، فقال : " معناه : قد حمله . والزِّمْل عند العرب : الحمْل ، وازْدَمَل افتَعَل ، من الزِّمل ، أصله : ازتمله ، فلمّا جاءت التاء بعد الزّاي جُعِلَت دالاً ، قال الكميت :

كما تُوضَعُ الأثقالُ وهي مُهِمَّةٌ بِمَسْلَمَةَ استيلاؤها وازدمالُها "[2]

ففي هذا النّصِّ نلاحظ إشارة ابن الأنباري إلى المماثلة التقدُّميّة ، حيث تأثُّر الحرف الثاني بالحرف الأول ، أي أنَّ اللاحق تأثَّر بالسابق ، وهو

---

[1] يُنْظر : الكتاب 4 / 477 – 479 ، والخصائص 2 / 144 ، والأصوات اللغوية ص 263 – 267 ، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتيةَ والقياس ص 115 – 117 ، 118 ، ومعالم الأصواتَ العربيةَ ص 216 وما بعدها ، وأصول تراثيةَ في اللسانيات الحديثةَ ص 172- 176 ، ودراسةَ الصوت اللغويّ ص 378 – 383 ، وفي ضوء التحليل اللغويّ " من نماذج الانسجام الصوتيّ داخل بنيان القرآن الكريم " ص 113 ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ص 59 – 69 ، والصرف وعلم الأصوات ص 175 – 180 ، وتلمُّس أثر المماثلةَ في نمو المعجم العربي ص 49 .
[2] الزّاهر :2 / 44 وبيت الكميت من الطويل ، ويُنْظر أيضًا مواضع أُخر ، نحو 1 / 148 ، 262 ، 287 – 288 ، 377 ، 483 ، 2 / 109 ، 115 ، 313 .

ما يعني أنَّ الفونيمين المتخالفين(الزّاي والتاء) قد تحوّلا إلى فونيمين متماثلين (الزّاي والدال) تماثلاً جزئيًا[1] ، حيث إنَّ كلاً من الزّاي والدال يشتركان في أنهما صوتان أسنانيان لثويان مجهوران منفتحان ، ويفترقان في أنَّ الزّاي صوتٌ رخوٌ ، والدال صوتٌ شديدٌ . فقد أشار إلى أنَّ (ازْدَمَل) على مثال (افتَعَل) ، مُشتقّ من (الزّمل) ، وأصله : ازتمل ، فلمّا جاءت التاء – وهي صوتٌ مهموسٌ شديدٌ- بعد الزّاي جُعِلَت دالاً ، أي أنّ تاء الافتعال قُلِبت دالاً بعد الزّاي الساكنة ، مُدلِّلاً على وِجهة نظره بورود هذه المماثلة عند الكميت .

وبيانُ ذلك أنَّ التاء تأثّرت بالجهر السابق عليها في صوت الزّاي ، الذي يمثّل فاء الكلمة ؛ نتيجة اهتزاز الحبلين الصوتيين أثناء النُّطق به ؛ ومن ثَمّ تحوّلت التاء إلى صوتٍ مجانسٍ للزّاي ، يحمل صفة الجهر نفسَها ، ويتناسب معها ، وهو صوت الدال ؛ ومن ثَمّ تحوّلت في البنية السطحية إلى (ازدمل) ، ولا شك في أنَّ هذه المماثلة مماثلةٌ متّصلةٌ ؛ لأنَّ التأثّر والتأثير قد تمّ بين صوتين متصلين .

ولعلّه من المفيد بمكان الإشارة إلى أنَّ هذا الإبدال – أي إبدال التاء دالاً – ليس مطردًا ، بل الذي ساعد على تحقيقه هنا قُرْب التاء من الدال والزّاي في المخرج[2] ؛ ومن ثَمّ تحقق الانسجام الصوتيّ ، أي أنَّ ذلك ما كان إلاّ لأنَّ العرب يفرّون من عدم انسجام الأصوات ؛ ولذلك قرّبوا بين تاء الافتعال وفائه ، بإبدال التاء إلى أقرب الحروف مشابهةً من

---

[1] يُنظر : دراسة الصوت اللغويّ ص 379 ، 388 ، حيث الحديث عن التماثل الجزئيّ والكليّ ، والتخالف بين التاء والزاي ناتجٌ من كون اتّصاف التاء بالهَمْس والشّدّة ، واتّصاف الزاي بالرّخاوة والجهر، على الرغم من تدانيهما في المخرج واتّصاف كلّ منهما بالانفتاح .

[2] يُنظر : المقتضب 1 / 65 ، ومعالم الأصوات العربية ص 223 ، والصّوت اللغويّ في القرآن ص 117 – 118 .

مخرجها ، وهو الدال ، وهي مؤاخيةٌ للزاي في صفة الجهر ، فيتجانس جرس الكلمة ، وتتآلف أصواتها[1].

ولعله من المفيد هنا الإشارة أيضًا إلى أنّنا في تحليل عمل أدبيٍّ مّا يجب أنْ ننتبّه إلى أنَّ " تغيرات التشكيل الصوتيّ – كالإدغام والإبدال – ذات أثرٍ قويٍّ في تفهُّم العمل الأدبيّ، ولها دقّةٌ خاصّةٌ ، رغم تعقيدها وغموضها . أمّا الإدغام فقد لاحظ الناقد القديم أنَّه يُسجِّل دائمًا ضعْفَ صوتٍ معيّنٍ أمام صوت آخر أقوى منه ، وأنَّه يرتدُّ إلى صفة خاصّة أو قوة ذاتيّة في الصوت المؤثِّر ، تميّزه عن مجاوره الذي يتأثّر به ، ولهذا المنحى مكانه وأهميته التي لا جدال فيها . ولكنَّ التحليلَ الجمالي للإدغام ذو مطالبَ أخرى ، يجب ألاّ تُهمل . والذي يدرس التركيب الشعريَّ بخاصة ، ويجعل التحليل الجمالي الصوتيّ همّه يجد نفسه مضطرًا إلى العناية بأمر الإدغام نفسه ، وسواءٌ أكانت التهدُّلات الصوتيّة الموجّهة ترضي إحساسه الجمالي أم كانت مناقضةً له ؟ إنّه لا يدرس علاقةً مخرجيةً أو وصفيةً ، ولا يوازن بين المكونات الصوتية الخاصة ، التي تحتفظ بكلِّ صفاتها المميزة وبين المكونات الأخرى التي تفقد صفاتها العامة ، وتفنى في غيرها . حقًّا إنَّ ذلك قد يمسُّ التركيب الشعريّ ، ولكنَّ تقييم الإدغام من حيث هو فاعليةٌ أو نشاطٌ أغنى وأعقد من ذلك بكثير . إنّنا نُنكر مثلاً من الوجهة الجمالية الصفة الصوتيّة الموجّهة ، كالجهر والهمس والمدّ والتكرار والصفير ...إلخ ، ولكنَّ التعمُّقَ في قراءتها وفهمها يعطي لهذه الصفة دلالاتٍ ومفهومات ثريّة ، تجعل

---

[1] يُنظر : الخصائص 2 / 143 – 144 ، والظواهر الصوتيّة في كتاب المحرر الوجيز لابن عطية ص 175 .

وجودها هامًا ومفيدًا لنا في عملية التحليل الصوتيّ الاستاطيقي ، بطريقة غير مباشرة ، وفي توضيح شؤون الشعر الصعبة دائمًا "[1] .

أمّا عن المماثلة الرجعية ، التي يتأثر فيها الحرف الأول بالثاني ، أو السابق باللاحق ، فمثالها ما جاء في تعليق ابن الأنباري على قولهم : (زارني فلانٌ) ، فقال : " معناه : مالَ إليَّ ، وهو مأخوذٌ من الزَّور ، والزَّورُ : الميلُ ... وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ﴾[2] معناه : تتمايل . وفي تزَاوَر أربعة أوجه :قرأ أهل الحرمين وعامة أهل البصرة ﴿ تَزَّاوَرُ ﴾ ،بتشديد الزّاي. وقرأ الكوفيون :﴿ تَزَاوَرُ ﴾ بتخفيف الزّاي. وقرأ أبو رجاء ﴿تَزْوَارُّ ﴾ . وقرأ قتادة : ﴿ تَزْوَرُّ ﴾ . فمن قرأ :تزّاور ، أراد : تتزاور ، فأدغم التاء في الزاي ، فصارتا زايًا مُشدّدة . ومَنْ قرأ : تزَاوَر ، أراد : تتزاور ، فاستثقل الجمع بين تاءين ، فحذف إحداهما .ومَنْ قرأ : تَزْوارُّ ، أخذه من ازوارّ يزوارُّ . ومَن قرأ : تَزْوَرُّ ،أخذه من ازوَرّ يزوَرُّ، على وزن : احْمَرّ يحمَرُّ...والذين قرأوا :تَزْوارُّ، جعلوه بمنزلة : تَحمارُّ، وتَصقارُّ"[3].

فابن الأنباري في هذا النّصّ تعرّض للمماثلة الرجعية ، صدد عَرْضه لمَا يجوز من قراءات في كلمة (تَّزَاوَرُ)، من قوله تعالى:﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ﴾[4]، فأشار إلى أنّ قراءة أهل الحرمين وعامة أهل البصرة ﴿ تَزَّاوَرُ ﴾ ، بتشديد الزّاي ، وعلّل ذلك بأنّهم أرادوا : تتزاور ، فأدغموا التاء في الزاي ، فصارتا زايًا مُشدّدة .

---

[1] نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 54 ، وبعد هذا النص ضرب المؤلف امثلة لذلك من شعر المتنبي .

[2] سورة الكهف ، من الآية 17 .

[3] الزّاهر : 1 / 261 – 262 .

[4] يُنظر في هذه القراءات : البحر المحيط 6 / 104 ، ومعاني الفراء 2 / 136 ، ومعجم القراءات 5 / 166 – 167 ، ودراسة الصوت اللغوي ص 379 .

وتفسير ذلك أنّهم استثقلوا الجمع بين التاءين ، فقلبوا التاء الثانية إلى الزاي ، وأدغموها في الزّاي ، فالتاء نظرًا لوقوعها في نهاية المقطع لم تقو على مقاومة الجهر في الزاي بعدها،أي أنّ التاء صوتٌ مهموسٌ ، قد تأثّر بالجهر الموجود بعدهِ في الزّاي،التي جاءت في بداية المقطع التالي ؛ ومن ثَمّ كانت الزاي متمكّنةً في موضعها[1] ، وهو ما يعني أنّ الفونيمين المتخالفين (التاء والزّاي) قد تحوّلا إلى فونيمين متماثلين (الزّاي والزّاي) تماثلاً كلّيًّا ؛ ومن ثَمّ تحوّلت في البنية السطحية إلى (تَزّاوَرُ) ، ولا شك في أنّ هذه المماثلة مماثلةٌ متّصلةٌ ، قامت على أساس الإدغام[2] ؛ لأنّ التأثر والتأثير قد تمّ بين صوتين متصلين،أُدْغِمَ السابق منهما في اللاحق ، فتحقق الانسجام الصوتيّ .

ومثال المماثلة الرجعية أيضًا ما جاء في تعليقه على قولهم : (قد أعْذَرَ مَنْ أنْذَرَ) ، فقال : "معناه : قد بلغ أقصى العُذر مَنْ أنذرك . يُقالُ : قد أعذَر الرَّجلِ فهو مُعْذِرٌ : إذا بلغ أقصى العُذر ... ويُقال : قد عذَّر الرَّجل فهو معذِّر : إذا اعتذر ، ولم يأتِ بعُذرٍ . قال الله عزّ وجلَّ : ﴿وَجَاء الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الأَعْرَابِ﴾[3]... وفي المعذِّرين وجهان : إذا كان المعذِّرون من : عذَّر فهو مُعَذِّرٌ ، فهم لا عُذْرَ لهم ، وإذا كان المعذِّرون أصلهم : المعتذِرون ، فأُلقيت فتحة التاء على العين ، فأُبدل منها ذال ، وأُدغِمَت في الذّال التي بعدها ، فلهم عُذْرٌ ، وقال الفرّاء : يُقال : قد اعتذر الرجل : إذا أتى بعُذرٍ ، وقد اعتذر : إذا لم يأتِ بعُذرٍ "[4] .

فابن الأنباري في هذا النّصّ أيضًا تعرّض للمماثلة الرجعية ، صدد عَرْضه للوجهين الجائزين في كلمة (الْمُعَذِّرُونَ) من قوله تعالى : ﴿وَجَاء

---

[1] يُنظر : نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 26 ، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس ص 115 – 116 .

[2] يُنظر : دراسة الصوت اللغوي ص 387 – 389 ، ومعالم الأصوات العربية ص 222 ، والصرف وعلم الأصوات 179 .

[3] سورة التوبة ، من الآية 90 .

[4] الزّاهر : 1 / 438 .

﴿الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الأَعْرَابِ﴾ ، فأشار إلى أنَّه إذا كان المعذِّرون أصلهم : المعتذِرون ، فقد أُلقيت فتحة التاء على العين ، فأُبدل منها ذال ، وأُدغِمَت في الذَّال التي بعدها .

وتفسير ذلك أنَّ هذه المماثلةَ مماثلةٌ رجعيَّةٌ متَّصلةٌ ، حدثت بين التاء والذال ، حيث تأثَّرت التاء بالذال ؛ فالتاء صوتٌ مهموسٌ ، والذَّال صوتٌ مجهور ، فتأثَّرت التاء بهذا الجهر ، فقلبت إلى صوت مماثل لمَا بعدها ، بعد نَقْل الفتحة على التاء فوق العين ، وأُدْغِم الصوتانَ ، سعيًا إلى تحقيق التماثل الصوتي ، أي فَنِي الأول في الثاني ؛ ومن ثم فإنَّ ذلك مرتبطٌ بالدلالة أيضًا – على نحو ما أوضحه ابن الأنباري – فذلك مرهونٌ بكون أصل كلمة (المعذِّرون) المعتذِرون[1] ، وهو الأمر الذي يدلّل على أنَّ ثَمّة علاقة بين الدرس الصوتيّ والدَّرْس الدلاليّ ، بالإضافة إلى الدلالة على أنَّ التحليل الفونولوجي يهتم " بدراسة التغيرات الصوتية التي تحدث على مستوى المقاطع التي تسير وفق قوانين صوتيةٍ ، في تتابع فونيماتها "[2] .

وهنا أشير إلى أنَّه ينبغي علينا أنْ نقرأ التشكيل الصوتيّ بصورة أوفى وأنضج – على حدِّ قول الدكتور تامر سلوم – ممَّا رسخ في أذهاننا عن فكرة التبدلات الصوتية الموجهة وارتباطاتها ، فلا نهمل النشاط الجماليّ للإدغام أو المماثلة وغير ذلك من قضايا التشكيل الصوتيّ في التركيب والسياق ؛ ومن ثَمَّ النظر إلى هذا التشكيل على أنَّه ذو فاعليةٍ أدبيَّةٍ ،

---

(1) أشار صاحب التغاير التصريفيّ بين القراءات وأثره في تنوع الدلالة (ص 277) إلى أنَّ هذا الاحتمال مردود ، من جهة أنَّ تاء الافتعال لا تُدْغم في العين ؛ لبُعْد مخرجيهما - وهو ما لا نؤيده - مُحيلاً على ما ورد في المحرر الوجيز 3 / 70 ، والبحر المحيط (5 / 90) حيث قال صاحب المحرر : " قال أبو حاتم : وقال بعضهم سألت مسلمة ، فقال المعذرون بشد العين والذال ، قال أبو حاتم أراد المعتذرين ، والتاء لا تُدغم في العين لبعد المخارج ، وهي غلط عنه أو عليه " . وهو ما ورد في البحر المحيط ، لكن ابن حيان قبل هذا أشار إلى احتمال كون وزنه افتعل ، فادغمت التاء في (الذال) ونُقلت حركة التاء إلى العين قبلها ، وهو ما قال به الزجاج قبل ابن حيان ؛ لقُرب مخرجهما (التاء والذال) : يُنظر : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 2 / 46 .

(2) أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ص 170 .

يخلق المعنى ، ويخضع لتقاطعات مستمرّة ، فلا ننظر إليه في ضوء العلاقات الخارجية والصفات الثابتةٍ ، فللمكون الصوتيّ فاعليته وأثره في الشعر والنثر[1] .

ثانيًا – المخالفة :

تكمن ظاهرة المخالفة Dissimilation في أنَّ صوتًا تأثَّر بصوت آخر يجاوره ، ويماثله تمام التماثل ، فيُقلب إلى صوت آخر يخالفه ، أو تَعديل صوتٍ آخر ؛ ليحدث التخالف بين الصوتين ، والصوت الذي يُقلب إليه ، وبه تحدث المخالفة ، قد يكون من أصوات المدِّ (الألف والواو والياء) أو أحد الأصوات الشبيهة بها ، وهي الأصوات المتوسطة أو المائعة Liquida اللام والراء والنون والميم[2]؛ من منطلق أنَّ هذه الحروف أقرب الحروف إلى أصوات العلة من ناحية الوضوح ، حيث تُعدُّ من أوضح الأصوات الساكنة في السمع ، كما أنَّ مجراها يتسع حتى لا يكاد يُسمَع لمرورِ الهواء أيُّ حفيفٍ أو صفير ، بالإضافة إلى أنها تشترك مع أصوات اللين في سهولتها ، وكثرة دورانها وشيوعها على الألسنة ، وهو ما جعل بعض المحدثين يُطلق عليها أشباه أصوات اللين[3] .

ولمَّا كانت المخالفة – باعتبار جهة التأثُّر – تنقسم إلى مخالفة تقدُّميَّة ، ورجْعيَّة ، فإنَّه بالنظر فيما ورد من ملامح أو ملاحظ للمخالفة في كتاب (الزَّاهر) تبيّن أنَّها قد تنوّعت بين التقدُّميَّة والرجعيَّة ، مع ملاحظة تفوّق ملاحظ المخالفة التقدُّمية على الرَّجعية تفوُّقًا لافتًا للنَّظر، بالإضافة إلى أنَّ هذه المخالفة مخالفةٌ متَّصلةٌ ،بناء على ما تم من استقراءٍ للكتاب ، بمعنى

---

(1) يُنظر : نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 36 .

(2) يُنظر : الكتاب 4 / 424 ، والخصائص 2 / 90 ، وشرح المفصل 1 / 153 ، والأصوات اللغوية ص 211 ، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص 213 ، ومعالم الأصوات العربية ص 227 وما بعدها ، وأصول تراثية في اللسانيات الحديثة ص176، ودراسة الصوت اللغويّ ص 384 .

(3) يُنظر : الأصوات اللغوية ص 26 – 28 ، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتيّة والقياس ص 116 – 118 ، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية ص 213 – 214 ، 228 ، والظواهر الصوتيّة في كتاب المحرر الوجيز ص 446 .

أنَّ الصوتين المتجاورين المتماثلين كانا في كلمةٍ واحدة ، وهو ما يتصل بالحروف المُشدّدة ، بخلاف الضرب الثاني من المخالفة – وإنْ كان هو الغالب في الدرس الصوتيّ – الذي لم يرد في (الزاهر) ، وهو المخالفة المنفصلة ، وهي ما كانت بين حرفيها المتماثلين حرفًا فارقًا ، نحو : اخضوضر ،فأصلها اخضرضر ،من (اخضرّ)، فأُبدلت الراء الأولى واوا ؛ لجوار مثلها[1] .

أمَّا عن التمثيل لكلٍّ منهما،أعني المخالفة التقدُّمية،والمخالفة الرَّجعية ، فذلك يجمعه ما جاء في تعليق ابن الأنباري على قولهم: (لَبَّيْكَ) ، فقال : "سمعت أبا العباس يقول : معنى قولهم : لبَّيْك : أنا مقيمٌ على طاعتك وإجابتك . من قولهم : قد لَبَّ الرجل في المكان ، وألَبَّ : إذا أقام فيه ، وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر .وقال الأحمر: كان الأصل في لبَّيْك : لَبَّبْكَ ، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات ، فأبدلوا من الأخيرة ياء ؛كما قالوا : قد تَظَنَّيْتُ ،وأصله :قد تَظَنَّنْت ،فأبدلوا من الأخيرة ياء ، كما قالوا : ديوان ودينار ، وأصلهما : دِوّان ودِنّار ، فاستثقلوا التشديد ، فأبدلوا من النون ياء ، قال الراجز[2]:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ
أبْصَرَ خـــربان فضاء فانْكَدَرْ

أراد : تقضض البازي ، فاستثقل الجمع بين الضادات ، فأبدل من الأخيرة ياء .

---

[1] يُنظر الزّاهر : 1 / 100 ، 187 ، 226 – 227 ، 240 ، 423 ، 2 / 57 ، 313 ، 320 ، والتطور النحوي للغة العربية ص 34 ، والظواهر الصوتيّة في كتاب المحرر الوجيز ص 443 .
[2] هذا الرَّجز للعجاج في ديوانه ص 40 ، والإبدال لابن السكيت ص 133، وشرح المفصل 10 / 25، وقبله :

إذا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ ابْتَدَرْ
دانى جَنَاحَيْهِ مِنَ الطُوْرِ فَمَرْ

وقال الآخر :

إنِّي وإنْ كنتُ صغيرًا سِنِّي
وكانَ في العيــن نُبُوٌّ عَنِّي
فإنَّ شيطـــاني أميــرُ الجِنِّ
يذهبُ بي في الشِّعرِ كلَّ فَنِّ
حتّــى يــردَّ عنِّيَ التَّــظنِّي

أراد : التظنُّن ، فأبدل من الأخيرة ياء "[1].

ففي هذا النَّصِّ نلاحظ إشارة ابن الأنباري إلى ما سمعه عن ثعلب ، من أنَّ معنى قولهم : لبَّيْك : أنا مقيمٌ على طاعتك وإجابتك ، وهو المعنى نفسه الذي ذهب إليه الخليل والأحمر (علي بن المبارك الأحمر ، صاحب الكسائي) ، مُشيرًا إلى المخالفة التقدُّمية في كلمة (لبَّيْك) ، فالأحمر قال : كان الأصل في لبَّيْك : لَبَّبْكَ ، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات ، فأبدلوا من الأخيرة ياء ؛ وتفسير ذلك أنَّ هذه المخالفة مخالفةٌ تقدُّميةٌ متصلة ، فقد وجدت ثلاث باءات ، في الأصل(لَبَّبْكَ) ، الباء المشدّدة والباء الساكنة بعدها ، أي أنَّهما صوتان متماثلان ، يتأثَّر الثاني فيهما بالأول ، مُحدثًا استثقالاً في نُطق الكلمة ؛ ومن ثُمَّ يُقلب إلى صوت مخالف ، تيسيرًا للنُّطق وتحقيقًا للانسجام الصوتي ، فكان قَلْب الباء الأخيرة إلى الياء . وقد نقل ابن الأنباري أنَّ ذلك مثل قولهم : قد تَظَنَّيْتُ ، وأصله : قد تَظَنَّنْت ، فأبدلوا من النون الثانية ياء ، كراهة توالي الأمثال ، وهو ما حدث في كلمة (تَقَضِّي) من قول الرَّاجز ، الذي ذكره ابن الأنباري في نصِّه ، وكذلك كلمة (التَّظنِّي) في قول الآخر ، فأصلهما (تقضض ،

---

[1] الزاهر : 1 / 99 – 101 .

والتظنُّن)، فأُبدِلت الضاد الأخيرة ياء ، وهو ما حدث في النون الأخيرة ، من (التظنُّن) ، مع كَسْر ما قبل الياء ؛ لتكون صحيحة[1].

هذا ، وفي إشـــارة من ابن الأنبـــاري – فيما نقله – إلى المماثلة الرَّجعية ، أشار إلى أنَّ ما حدث في (لبّيك ، وتظنّيت) هو ما حدث في قولهم : ديوان ودينار ، وأصلهما : دِوّان ودِنّار ، فاستثقلوا التشديد ، فأبدلوا من الواو والنون ياء . وتفسير ذلك أنَّ كلمتي ديوان ودينار أصلهما (دِوّان ،ودِنّار) بواو مشدّدة ونون مُشَدّدة ،فتوالى صوتان متماثلان في كلمةٍ واحدةٍ ، بالإضافة إلى التَّضعيف ،الذي تستثقله العرب ، وتكرهه ؛ لأنَّ اللسان يرتفع عنهما مرةً واحدةً ، ثُمَّ يعود إليهما بعد ارتفاعه عنهما[2]، فما كان من سبيلٍ إلى الفرار من هذا التضعيف وقُرْب المخارج في نُطق الصوتين إلاّ قلبُ الواو الأولى في (دِوّان) والنون الأولى في (دنّار) إلى صوتٍ آخر، يُخالف كلاً منهما، فكان القلب إلى الياء ، إتباعًا للكسرة قبله،على نحو ما أشار ابن الأنباري فيما بعد[3]؛ ومن ثَمّ تيسّرت عملية النُطق ،وتحقّق الانسجام الصوتي ، وتلك هي المخالفة الرجعية ، التي تتحقق في حالة وجود صوتين متماثلين متجاورين في كلمةٍ واحدةٍ ، فيتأثّر الصوت الأول بالثاني ، بقَلْبه إلى صوتٍ آخر يخالفه .

ومثال المخالفة الرجعية أيضًا ما جاء في تعليقه على قولهم : (ضرَب فلانٌ على فلانٍ سايةً)، فقال : " فيه قولان : قال اليمامي : الساية : الفَعْلة من السوء ، أصلها : سَأية ، فتُرك همزها . والمعنى : فعل به ما يؤدّي إلى مكروهه والإساءة به ، وهذا ضعيفٌ من جهة النحو ؛ لأنَّ فَعْلة من

(1) يُنظر : أمالي ابن الشجري 2 / 173 .

(2) يُنظر : الكتاب 4 / 424 ، والمقتضب 1 / 246 ، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس ص 117 ، والظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز ص 446 .

(3) يُنظر : الزاهر : 1 / 240 .

السوء : سَوْءَة ، وليست : سَأْية . وقال غيره : ضرب فلانٌ على فلانٍ ساية ، معناه : جعل لمَا يريد أنْ يفعله به طريقًا . فالساية : فَعْلَة من سوَّيت . كان الأصل فيها : سَوْيَة ، فلمّا اجتمعت الياء والواو ، والسابق ساكن ، جعلوهما ياءً مشدّدة ، ثُمّ استثقلوا التشديد ، فأتبعوه ما قبله ، فقالوا ساية ، كما قالوا : دينار وديوان وقيراط ، والأصل فيهن : دِنّار ودِوّان وقِرّاط ، فاستثقلوا التشديد ، فأتبعوا الكسرة التي قبله ، الدليل على أنّهم يقولون في الجمع : دنانير ودواوين وقراريط ، ولا يقولون : دياوين ولا ديانير "[1] .

ففي القول الثاني في كلمة(ساية) أُشيرَ إلى أنَّ أصلها:سَوْيَة ، فاجتمعت الياء والواو ، والسابق منهما ساكن ، فجعلوهما ياءً مشدّدة ، ولمّا كان التشديد مُستثقلاً عند العرب ، فقد أتبعوه ما قبله ؛ أي أنَّ كلمة (سيّة) وُجِدَ فيها صوتان متماثلان متجاوران ، فما كان من سبيلٍ إلى الفرار من هذا التضعيف وقُرْب المخارج في نُطق الصوتين إلاّ بقلب الياء الأولى ألفًا ، بإتباعِ ما قبل الياء(الفتحة على السِّين)؛ ومن ثَمّ تيسّرت عملية النطق ، وتحقق الانسجام الصوتي ، على نحو ما حدث – في إشارة ابن الأنباري المتكررة مع زيادة كلمة قيراط – في (دينار وديوان وقيراط) ، فالأصل في هذه الكلمات – على نحو ما أُشير إليه آنفًا – دنّار ودِوّان وقِرّاط ، ولمّا استُثْقِل التّضعيف أتبعوا الكسرة التي قبله ياءً ، فقيل : دينار وديوان وقيراط ، والدليل على ذلك – كما أشار ابن الأنباريّ – أنّهم يقولون في الجمع : دنانير ودواوين وقراريط ، ولا يقولون : دياوين ولا ديانير .

ثالثًا – الإتباع والمزاوجة :

تُعدُّ ظاهرة الإتباع والمزاوجة من الظواهر الصوتيّة في العربية ، يُبْتَغَى من ورائها تحقيق الانسجام والتناسب الصوتيّ ، وقد أُلّف فيها

(1) الزاهر : 1 / 240 .

القدماء ، سواءٌ أكان ذلك في ثنايا كتبهم وشروحهم أم بإفرادها بمؤلَّف خاصٍ بها ، على نحو ما نجده عند أبي الحسين أحمد بن فارس ، فقد خصّها بمؤلَّفٍ مُستقلٍ وَسَمه بالإتباع والمزاوجة ، أشار في بدايته إلى أنّ كلاً من الإتباع والمزاوجة على وجهين ، أحدهما أنْ تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحد ، والوجه الآخر أنْ يختلف الرويان ، ثُمَ تكوّن بعد ذلك على وجهين ، أحدهما أنْ تكون الكلمة الثانية ذات معنًى معروف ، والآخر أنْ تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق إلاّ أنّها إتباعٌ لِمَا قبلها . ومن ذلك (خراب بباب) ، ويُقال رجلٌ خيابٌ هيّاب ، ويُقال : ساغب لاغب ، والسَّاغب هو الجائع واللاغب هو المُتْعب[1] ، ثُمَ رتبه على حسب الحروف الهجائية .

أي أنّ الإتباع يأتي " على ضربين : فضربٌ يكون فيه الثاني بمعنى الأول ، فيؤتى به توكيدًا ؛ لأنّ لفظه مخالفٌ للفظ الأول ، وضربٌ فيه معنى الثاني غيرُ معنى الأول "[2]،وهنا أودُّ الإشارة إلى أنّ الإتباع والمزاوجة مازال مُستخدمًا إلى يومنا هذا ، وممّن يشيع عندهم ذلك الضرب من الانسجام الصوتيّ قبيلة (الحطمان) التي تتوزّع في أرجاء ليبيا ، وعلى وجه الخصوص في الجنوب والغرب الليبيين[3].

ولا يعدُّ من نافلة القول هنا الإشارة إلى أنَّه في سبيل إتباع الكلام وازدواجه ، قد يلجأ العرب إلى تَرْك هَمْزِ المهموز ، نحو تَرْكه في الفعل (بوّأك) ، في قولهم : (حيّاك الله وبيّاك) ،أو هَمْز غير المهموز ،أو إبدال صوتٍ من صوتٍ آخر، كما في (مأزورات)إذْ إنّ أصلها(موزورات) ،

[1] يُنظر : الإتباع والمزاوجة ص 2 .
[2] يُنظر : دراسات في فقه اللغة ص 239 .
[3] يُنظر : الإتباع والمزاوجة في لهجات البدو (قبيلة الحطمان نموذجًا) ، ص149 – 157 .

من (الوِزْر) ، أو جَمْع كلمةٍ على غير القياس ، كما في جمْع(باب) على (أبوبة)، أو إدخال الهاء في كلمةٍ مّا ،نحو إدخالها في (ساقطة) ؛ لتزدوج مع لاقطة ، أو حَذْف حرفٍ ، أو تحريكه بحركةٍ مّا ، وغير ذلك ، من كلِّ ما من شأنه إتباع الكلمة الثانية للأولي ، وازدواجها معها ؛ ومن ثَمّ تحقُق الانسجام الصوتيّ[1].

هذا ، ومن الجدير بالذِّكْر قبل التمثيل لهذه الظاهرة عند ابن الأنباريّ الإشارة إلى أنّ أكثر الإتباع بغير واو،وقد يكون بالواو،قال ابن الأنباريّ: " وأكثر ما يكون الإتباع بغير واو، وربّما كان بالواو ، كقولهم : لا بارك الله فيه ، ولا تاركَ ، ولا داركَ .ويُقال :جوعًا له ونُوعًا، ونَكْدًا وجَحْدًا ، ومعناهن واحد . ويُقال :قُبْحًا له وشُقْحًا ، وقُبْحًا وشُقْحًا . وممّا قالوا بغير واو : جائعٌ نائعٌ ، وشيطانٌ لَيطانٌ ، وحَسَنٌ بَسَنٌ "[2].

ولمّا كان ذلك كذلك ، فإنّه يمكن القول : إنّ الحقيقة التي أراها ماثلةً أمامي ، ويؤكّدها الاستقراء الدقيق هي أنّ ظاهرة الإتباع والمزاوجة قد شاعت في كتاب الزّاهر ، لابن الأنباريّ ، بدرجةٍ لافتةٍ للنَّظر ، سواءٌ أكان ذلك بغير واو أم باستخدام الواو[3] .

فممّا ورد بغير الواو ما جاء في تعليقه على قولهم : (لكلٍّ ساقطةٍ لاقطةٌ)، فقال :"معناه :لكلِّ كلمةٍ ساقطة ، أي يسقط بها الإنسان ، لاقطٌ

[1] يُنظر : الزّاهر 1 / 62 ، 247 – 248 ، 463 ، 2 / 202 ، وذلك على سبيل المثال .
[2] السّابق 2 / 227 ، ويُنظر أيضًا 2 / 228 حيث ذِكْره لأمثلة كثيرة من النوعين ، يضيق المقام بذِكْرها وشرحها ، ولا سيّما أنّنا ننشد الإيجاز ؛ حتى لا يتضخم البحث ، والشّقح : الكسر ، شقحت الشيء : كسرته ، واللِيطة : قشرة القصبة ، قال القالي : ليطان : كم لاط بقلبه اي لصِقَ ، وفي البسن قال ابن منظور : بسن الباسِنة : كالجُوالِق ، كساءٌ غليظ ، يُتّخذ من مُشاقةِ الكتّان أغلظ ما يكونُ ، وقال الفراء : الباسِنة كِساء مَخيط يُجعلُ فيه طعام ، والجمعُ البَآسِنُ . اللسان (ليط ، شقح ، بسن).
[3] يُنظر : الزّاهر 1 / 62 ، 210 ، 247 – 248 ، 302 ، 336 ، 463 ، 493 ، 2 / 29 ، 47 ، 74 ، 202 ، 227 – 228 .

لها ، أي مُتَحفَّظٌ لها. فكان يجب أنْ يُقال : لكلِّ ساقطةٍ لاقِطٌ ، أي لكلِّ كلمةٍ خطأ مُتَحفِّظٌ لها . فأُدْخلت الهاء في اللاقطة ؛ لتزدوج الكلمة الثانية مع الأولى ، كما قالوا : إنَّ فلانًا ليأتينا بالغدايا والعشايا ، فجمعوا غداة : غدايا ؛ ليزدوج مع العشايا . وقال الفرَّاء : العرب تدخل الهاء في نعت المذكّر في المدح والذَّمِّ ، فمِن المدح قولهم :رجلٌ راويةٌ وعلاّمةٌ ونسّابة ، وأمَّا الذَّمُّ فقولهم للأحمق : رجلٌ فَقَاقة وهِلْباجة وجخّابة . قال: وإنَّما أدخلــوها في المــدح ؛ لأنَّهم ذهبــوا في المبالغة في المــدح إلى معنى الداهيَة ، وأدخلــوها في الذَّمِّ ؛ لأنَّهــم بالغــوا فيه ، فذهبــوا إلى معنى البهيمة ، ولم يقل هذا غير الفرَّاء ، ومَنْ أَخَذَ بقوله "[1].

فهذا النَّصُّ يتَضح من خلاله الإتباع والمزاوجة ، وفاعلية اللغة في خدمة بعضها بعضًا ، أي أنَّه من أجل أنْ يزدوج الكلام ، وتُتْبع كلمة (لاقطة) بكلمة (ساقطة) أُدْخِلت الهاء في (ساقطة) ، على الرّغم من أنَّ الأصل هو وجوب القولِ : لكلِّ ساقطةٍ لاقِطٌ ، أي لكلِّ كلمةٍ خطأ مُتَحفِّظٌ لها ؛ ومن ثَمَّ تحقق الانسجام الصوتيّ بين الكلمتين . وقد أشار ابن الأنباريِ إلى مثال آخر للإتباع والمزاوجة ، موضّحًا تآزر النِّظام اللغوي بعضه مع بعض ، من خلال وسيلة أخرى ، فذكر أنَّ ثَمّة إتباعًا وازدواجًا في قولهم : إنَّ فلانًا ليأتينا بالغدايا والعشايا ، لكنَّه باستخدام الواو ، وما كان له أنْ يكون إلاّ بجَمْعِهم (غداة) على (غدايا) – والقياس

(1) السّابق 2 / 247 – 248 ، ويُنْظر : لسان العرب (فقق) حيث إشارته إلى هذه المبالغة ، ومعنى رجلٌ فقاقة : أحمق مخلط هَذِرَة ، وهلباجة : الأحمق الذي لا أحمق منه ، والجخّابة : الأحمق أيضًا ، يُنظر : الصحاح (فقق) وتهذيب اللغة (فق ، جخب) ، والمحكم (فقق) ، وتاج العروس (فقق) ، ولسان العرب (فقق ، هبلج) .

أنْ تُجْمَع على غدوات – فأُتبعت (الغدايا) (العشايا) ؛ ومن ثَمّ تحقق الانسجام الصوتيّ .

وممّا ورد بالواو عنده أيضًا ما جاء في تعليقه على قولهم : (أفْعلُ كذا على ما يسوءُه وينوءُه) ، فقال : " معناه على ما يسوءُه ويميله ويثقله . قال الله عزَّ وجلّ : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾[1] فمعناه : وإنَّ مفاتحه لتُنِيءُ العُصبةَ ، أي تثقلهم وتميلهم ، وقال الفرَّاء : إنَّما حذفوا الألف ، فقالوا : على ما ساءه وناءه ، ولم يقولوا : ساءه وأناءه ؛ ليزدوج الكلام ، فيكون : ناء ، على مثال : ساء ، كما قالوا : أكلت طعامًا فهنأني ومرأني ، فلم يأتوا بالألف في : أمرأني ؛ ليزدوج مع هنأني . ولو أفردوا ، لأدخلوا فيه الألف ، فقالوا : أمْرَأني الطعام ، ولا يقولون : مرأني "[2].

فمن خلال هذا النصِّ يقدِّم ابن الأنباريِ مثـالاً آخر للإتباع والمزاوجة ، باستخدام الواو ، وهو قولهم : (أفْعلُ كذا على ما يسوءُه وينوءُه) ، مُشيرًا إلى أنَّ معناه على ما يسوءُه ويميله ويثقله . هذا ، وقد نقل عن الفراء ما يُعرِبُ عن وسيلةٍ أخرى من وسائل النِّظام اللغويِّ في خدمة بعضه بعضًا ، فأشار إلى أنَّ هذا الإتباع والازدواج ما كان ليتمَّ إلاَّ بحذف الألف من الفعل(أناء) ، حيث إنَّ الماضي من هذا القول هو : على ما ساءه وناءه ، ولم يقولوا: ساءه وأناءه ؛ ليزدوج الكلام، فيكون :ناء ، على وزن : ساء ، ونظير ذلك أنَّهم قالوا :أكلت طعامًا فهنأني ومرأني ،

(1) سورة القصص ، من الآية 76 .
(2) الزّاهر 1 / 463 .

فلم يأتوا بالألف في : أمرأني ؛ ليزدوج مع هنأني ، والدليل على ذلك أنَّه في حالة عدم ازدواج الكلمتين لا يأتون بالألف، فيقولون:أمْرَأني الطعام ، ولا يقولون : مرأني، قال ابن منظور:" يقال: مَرَأني الطعامُ وأمْرَأني : إذا لم يَثْقُل على المَعِدة وانْحَدَر عنها طَيِّبًا ، وفي حديث الشُرْب: فإنَّه أهْنَأُ وأمْرَأُ ، وقالوا: هَنَئني الطَّعامُ ومَرِئني وهَنَأني ومَرَأني، على الإتْباعِ ، إذا أَتْبَعُوها هَنَأني قالوا مَرَأني ، فإذا أفردوه عن هَنَأني قالوا أمْرَأني، ولا يقال أهْنَأني . قال أبو زيد : يقال أمْرَأني الطعامُ إمْراءً ، وهو طعامٌ مُمْرِئ ، ومَرِئْتُ الطعامَ ، بالكسر: استَمْرَأْتُه "[1] ، فبحذف الألف تحقق الازدواج بين الكلمتين ؛ ومن ثَمَّ تحقق ما تهدف إليه اللغة من وراء هذا الازدواج ، وهو الانسجام الصوتيّ ، غير المقصود لذاته – فيما أرى – بل المقصود لَفْت انتباه المتلقي إلى ما يحمله هذا القول المُغلَّف بالانسجام الصوتيّ من دلالةٍ مّا ، وهنا أستميح القارئ عذرًا في أنْ أذكر قول الدكتور البدراوي زهران في دراسته عن الانسجام : " يتلقى المتلقي دفقة البناء اللغويّ ذي النسيج المُحكم والنَّسق الصوتيّ ، فيعيش إيحاء الدلالة ، فإذا خرجت الدلالة من خلال الانسجام الصوتيّ على نحو ماترى فهو الأثر القويّ العميق "[2] .

(1) لسان العرب (مرا) ، ويُنْظر : تاج العروس ، المادة نفسها .
(2) في ضوء التحليل اللغويّ "من نماذج الانسجام الصوتيّ داخل بنيان القرآن الكريم" ص 115، 134 .

المبحث الخامس
غير الصَّحيح صوتيًّا (المُعاظلة)

تضمّن كتاب الزَّاهر في معاني كلمات الناس بعض الملاحظ ، التي يمكن أنْ نضعها تحت مصطلح (غير الصَّحيح صوتيًّا) ، وقبل أنْ نعرض لهذه الملاحظ نشير إلى أنَّ مصطلح (غير الصَّحيح) قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالدرس النَّحويّ ، حتى شاع مصطلح (غير الصَّحيح نحويًّا Ungrmmatical)[1]، ولكني أرى أنَّ صحّة التراكيب لا تقتصر على الجانب النَّحويّ فقط ، بل الصحة صحةٌ صوتيةٌ وصرفيةٌ ونحويةٌ ودلاليةٌ ؛ ومن هنا كان قول أحد الباحثين : " ومن هذا المنطلق نقترح أنْ تشمل أقسام الصحة ما يلي :

أولاً – الصَّحيح نحويًّا ، وهو ما توفَّرت فيه الصحة التركيبية ، وإنْ كان غير صحيحٍ دلاليًّا ، مثل احترق الثلج .

ثانيًا – الصَّحيح دلاليًّا ، وهو ما توفَّرت فيه الصحة الدلالية ، وإنْ كان غير صحيحٍ نحويًّا ، مثل : قد زيدًا رأيت .

ثالثًا – الصَّحيح مُطلقًا ، وهو ما توفَّرت فيه الصحة على المستويات اللغوية كلِّها ، مثل : يُكَرِّمُ الإسلام العلماء ؛ ومن هنا لم يكن مغالاة قولنا بوجود غير الصَّحيح صوتيًّا "[2] .

وهنا أشير إلى أنَّ ابن الأنباري في ملاحظه عن غير الصَّحيح صوتيًّا قد استخدم عِدة مصطلحاتٍ ، هي : لا يجوز ، لا يُقال ، الصواب كذا ، إنمَّا هو كذا ، العامة تَلْحَنُ ، لم يقُل . وقد دارت هذه الملاحظ حول غير

(1) يُنْظر في ذلك : التراكيب غير الصَّحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه ، للدكتور محمود سليمان ياقوت
(2) نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية ص 68 ، ويُنْظر أيضًا : نظرية تشومسكي اللغوية ص 55 – 56 ، هامش 1 حيث يقترح المترجم أنَّ التراكيب غير الصَّحيحة توصف بها عدة مستويات ، هي : 1 – المستوى الفونولوجي 2 – المستوى النَّحويّ 3 – المستوى الدلاليّ ، ومنهج ثعلب ص 84.

الصَّحيح صوتيًّا فيما يتصل بالإبدال بين الصوامت ، نحو فاظت نفسه وفاضت أو الإحلال بين الصوائت القصيرة ، أو تَرْك الهمز ، أو همْز ما ليس مهموزًا ، أو التخفيف والتشديد ، أو الصوائت وعلاقتها بالأبنية الصرفية[1] ، وفي هذا الصدد يُمكن الاجتزاء بالأمثلة الثلاثة التالية :

أولاً – فيما يتصل بإبدال صوت بصوت آخر نذكر ما جاء في تعليق ابن الأنباريّ على قول العامة : (قَد شَوَّشْتُ الشيءَ ، وشيءٌ مُشَوَّش) ، فقال : " لا أصل لشوَّشتُ في كلام العرب ، والصواب هَوَّشْتُ الشيء ، وشيءٌ مُهَوَّش . من ذلك الحديث الذي يُروى : (ليس في الهَيْشاتِ قَوَدٌ) معناه : في الفتنة والاختلاط ، كذا روي هذا ، بالياء . ورُوِي عن عبد الله أنَّه قال :(إيّاكم وهَوْشات الليل)... ومعنى هَوَّشْتُ : خلطت وهيَّجتُ . من ذلك قولهم في كنية بعض الشعراء : أبو المُهَوِّش ، ومن ذلك قول ذي الرّمة ، يذكر دارًا :

تعفَّتْ لتَهْتانِ الشتاءِ وهَوَّشت   بها نائجاتُ الصيفِ شرقيَّةٌ كُدْرا

معنى هَوَّشت : هيَّجت "[2] .

[1] يُنظر : الزّاهر : 1 / 23 ، 70 ، 345 ، 355 ، 412 ، 2 / 14 ، 43 ، 54 ، 73 ، 169 ، 332 ، 347 ، 356 ، 385 ، وفيما يتصل بالهمز وتحقيقه ، والتخفيف والتشديد ، والصوائت وعلاقتها بالأبنية الصرفية ، والإتباع الحركي ، والإسكان والإشباع ، والتخلص من التقاء الساكنين - ممّا نهيب بذوي الهمم استكماله في الزّاهر - يُنظر على سبيل المثال : القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري في ضوء علم اللغة الحديث ص 6 – 18 ، 19 – 49 ، 77 – 87 ، الهمز بين القرّاء والنحاة ص 31 – 42 ، والتغاير التصريفيّ بين القراءات وأثره في تنوع الدلالة (ظاهرة التضعيف والتخفيف) ص 269 – 285 ، والدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة 230 – 234 ، والظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز ص 426 ، 449 ، 512 ، 586 ، 696 ، 782 .

[2] الزّاهر 1 / 345 ، والبيت من الطويل ، وتهتان : مطر ، والنائجات : الريح ، قال الأزهري في تهذيب اللغة (هاش) : وصَفَ منازلَ هبّت بها رياح الصيف فخلطتْ بعضَ آثرها ببعض ، ويُنظر : الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة ص 223 – 229 فيما يتصل بالموضع من الزّاهر 2 / 347 (فيما نقله عن الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء ، من قوله : يُقال : فاظ الميّت ، ولا يُقال فاظت نفسه ولا فاضت) ، حيث ينتهي المؤلف إلى أنّ الروايات تؤكّد أنّ الضاد والظاء تجتمعان مع النفس ، فالعربي يقول فاضت نفسه وفاظت نفسه ، وقد نقل عن ابن مالك من مخطوطٍ له بعنوان (تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء) أنّ فاضت لغة تميم ، وفاظت لغة غيرها من القبائل ، ومنها الحجاز ، وينظر : شرح ثعلب لديوان زهير ص 385 ، ومنهج ثعلب في شرح ديوان زهير ص 85 – 86.

فابن الأنباري في نصّه هذا يومئ إلى أنَّه من غير الصَّحيح صوتيًّا قول العامة : (قد شَوَّشْتُ الشيءَ ، وشيءٌ مُشَوَّشٌ) لا أصل لشوّشتُ في كَلام العرب ، والصواب هَوّشتُ الشيء ، وشيءٌ مُهَوّش ؛ ومن ثم فإنّه من غير الصَّحيح صوتيًّا إبدال الهاء بالشين ، فالصواب هَوّشتُ الشيء ، وشيءٌ مُهَوّش ، وهو ما دلّ عليه من خلال الحديث والشعر العربيّ . وهو الأمر الذي قال به أيضًا أبو منصور الأزهري ، مستشهدًا بما قاله ابن الأنباري ، فقال : "قال أبو عبيد: الهَوْشة : الفِتْنة والهَيْج والاختلاط ، يقال منه : قد هَوَّشَ القومُ ، إذا اختلَطوا ، وكل شيء خَلَطته فقد هوَّشْتَه. وقال ذو الرُّمَّة... وقال أبو بكر بن الأنباريّ : قولُ العامّة : شَوَّشْتُ الأمرَ ، صوابه : هَوَّشْت. قال : وشَوَّشْت خطأ ... ويقال : رأيتُ هُواشةً من الناس، وهُوَيْشةً ، أي جماعةً مختلِطة. ثعلب عن ابن الأعرابي: إبِلٌ هَوَاشة ، أي أُخِذت من هاهنا وهاهنا، ومنه : مَن اكتسب مالاً من مَهاوِشَ ، ويُروَى من نهاوِش ؛ وهذا مِن أنْ يُنهَشَ من كل مكان "[1].

ثانيًا – فيما يتصل بإحلال الصوائت القصيرة محل بعضها نذكر ما ورد في تعليقه على قولهم :(إنَّ عذابك الجدَّ بالكفّار مُلْحِقٌ) ، فقال:"الجِدُّ ، بكسْر الجيم : الحق . والمعنى : إنَّ عذابك الحق الذي ليس بهزل . ولا يجوز : الجَد ، بفَتْح الجيم في هذا الموضع ، للعلّة التي تقدّمت في قوله : ولا ينفع ذا الجَد منك الجَدُّ "[2] .

فابن الأنباري في هذا النـصّ يشير إلى أنَّه من غير الصَّحيح صوتيًّا – وهو الأمر الذي يترتب علية غير الصَّحيح دلاليًّا – أنْ ننطق كلمة (الجِد) بكسْر الجيم في هذا الموضع مفتوحة الجيم ؛ لأنَّ معناها الحقُّ ،

[1] تهذيب اللغة (هاش) ، ويُنظر : لسان العرب (هيش ، شوش) .
[2] الزّاهر 1 / 70 .

والمعنى : إنَّ عذابك الحق الذي ليس بهزل مُلْحقٌ بالكفّار ." هذا ، وقد أشار إلى أنّه لا يجوز (الجَدُّ) بفتح الجيم في هذا الموضع ؛ لأنّه في سياق تفسيره (ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ) قال : " سمعتُ أبا العباس يقول : الجَدُّ في كلام العرب ينقسم على أقسام : يكون الجَدُّ أبا الأب ، ويكون الجَدُّ أبا الأمِّ ، ويكون الحظُّ ، وهو الذي تسميه العوام البخت ، ويكون الجَدُّ الحلال ، ويكون العظمة ... ويُقال جَدَّ الرجل في الأمر إذا انكمش فيه ، يجُدُّ جَدًّا ...والجِدُّ ، بكَسْر الجيم ينقسم على قسمين : يكون الجِدُّ : الانكماش ... ويكون الجِدُّ : الحقّ ، كقولك : جِد في الجِدِّ ودع الهزلَ ... ومن ذلك قولهم في القنوت : (ونخشى عذابك ، إنَّ عذابك الجِدّ بالكفّار مُلْحق . معناه إنَّ عذابك الحق . ومنه قولهم:هو عالمٌ جِدًّا ، بكسر الجيم ،معناه :هو عالمٌ حقًّا حقًّا ، والعامة تُخطئ ، فتفتح الجيم"[1] ، وهو ما لا يحتاج إلى توضيحٍ أكثر ممّا أوضحه ابن الأنباري .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تعليقه على قول العامة : (قد مضى فلانٌ إلى المأصِر) ، فقال : " العامة تُخطئ فيه ، فتفتح الصاد ، والصواب كَسْرها . ومعنى (المأصِر) في اللغة : الموضع الحابس ، من قولهم : قد أصَرْت فلانًا على الشيء أصِرُه أصْرًا : إذا حبسته عليه ، وعطفته . يُقال : ما تأصِرني على فلان آصرة ، أي : ما تحبسني عليه حابسة ، ولا تعطفني عليه عاطفة ... والإصْرُ ، بكَسْر الهمزة : الثقل ... والإصْر أيضًا : العهد "[2].

فابن الأنباري في هذا النص أشار إلى أنّه من غير الصَّحيح صوتيًّا قول العامة : (قد مضى فلانٌ إلى المأصَر) بفَتْح الصاد من (المأصَر) ،

(1) الزاهر : 1 / 18 – 23 .
(2) السّابق 2 / 54 – 55 .

وهو الأمر الذي يؤيِّده الدرس الصرفيّ ، بمعاونة الدرس الصوتيّ ، فالمأصِر اسم مكان ، على وزن (مَفْعِل) ، من الفعل(أصِر) ؛ ولذلك كانت إشارته إلى أنَّ نُطق الكلمة بالفتح من غير الصَّحيح صوتيًّا ؛ ومن ثَمّ فسّر (المأصِر) في اللغة بأنّه الموضع الحابس .

ثالثًا – فيما يتصل بالتخفيف والتشديد أذكر ما جاء في تعليق ابن الأنباريّ على قول العامة : (حُمَّةُ العَقْرَب) ، فقال : " العامة تُخطئ في لفظ الحُمَة ، فتُشدِّد الميم منها ، وهي مُخَفّفةٌ عند العرب ، لا يجوز تشديدها . وتُخطئ في تأويلها ، فتظنُّ أنَّ الحُمَة : الشوكة التي تلسع بها . وليس هو كذلك ، إنّما الحُمَةُ : السُّمُّ ، سُمُّ الحيّة والعقرب والزنبور . ويُقال للشوكة : الإبرة . قال ابن سيرين : (يُكْرَهُ التِرياق إذا كانت فيه الحُمَة) ، يُريد بالحُمَة : السُم ، وقصد بالحُمَة قَصْدَ لحوم الحيات ؛ لأنّها سُمٌّ .

وجاء في الحديث :(لا رُقْيَةَ إلاّ مَن نملةٍ أو حُمَةٍ أو نَفَسٍ) . فالنملة : قروحٌ تخرج على الجنب ...والنفَس : العين ...والحُمَة أيضًا : كلُّ هامَّةٍ لها سُمٌّ "[1] .

وفي هذا الصدد أشير إلى أنَّ الإدغام أو تشديد الحرف " يُنْسب إلى تلك القبائل التي كانت تسكن وسط شبه الجزيرة وشرقيها ، ومعظمها قبائل بادية ، تميل إلى التخفيف والسرعة في الكلام ، حيث يؤدي الإدغام إلى الانسجام بين الأصوات المتجاورة ؛ ومن ثَمَّ إلى الاقتصاد في الجهد العضليّ ، وهو ما يُعرف عند المحدثين بقانون السهولة والتيسير أو قانون الجهد الأقل **Low of least effort** ، كما نستطيع أنْ ننسب الإظهار

(1) الزاهر : 2 / 73 .

إلى بيئة الحجاز المتحضرة ، وهي تميل إلى التأني في الأداء بحيث تُظْهر كل صوتٍ فيه "[1]. وعلى الرّغم من ذلك فإنَّ هذا الأمر لم يقف عائقًا أمام تفكير ابن الأنباري ، فأشار إلى أنَّه من غير الصَّحيح صوتيًّا أنْ تنطق العامة لفظ (الحُمّة) بتشديد الميم منها ، مشيرًا إلى أنَّ (حُمَةَ) العقرب مُخفَّفةٌ عند العرب ، لا يجوز تشديدها ، وهو ما تؤيِّده المعاجم اللغوية[2]. ولم يكتف بذلك ، بل أشار إلى خطئهم في تأويلهم إيّاها بالشوكة التي تلسع بها ، مُشيرًا إلى أنَّ (الحُمَةَ): السُّمُّ ، سُمُّ الحيّة والعقرب والزنبور[3] .

واعتمـادًا على ما سبـق ذِكْـره ، وما لم يُذْكـر ، يمكن القول : إنَّ أبابكر بن الأنباري قد اعتمد في إشاراته إلى غير الصَّحيح صوتيًّا على السماع ، معلِّلاً هذه الإشارات ، معضِّدًا آراءه بالقرآن والحديث وما ورد عن العـرب من شعرٍ أو نثرـ كعادته فيما أورده من ملامح صوتية ـ بالإضافة إلى آراء السابقين عليه ، وهو ما يمكِّننا من القول بأنَّه اعتمد على الوصـف في شرْحه كمنهجٍ عامٍّ ، وربط ذلك كلَّه بالدلالة ، وهو الأمر الذي يجعلنا نقول أيضًا: إنَّ غير الصَّحيح صوتيًّا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالـدلالة ؛ ومن ثَمَّ فإنَّه من " المهم لدينا الآن أنْ نقول : إنَّ فاعلية التشكيل الصوتيّ ، وما يُسمَّى الصفات الصوتية المتباينة يجب أنْ يُفسَّر تفسيرًا أعمق من هذا المنحى الصوتيّ الموجَّه ،

(1) في اللهجات العربية ، ص 56 بتصرُّف ، ويُنظر : شرح المفصّل 10 / 121 ، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس ص 117 – 118 ، والتعليل اللغويّ عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين 89 – 92 ، والظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز ص 448 .

(2) يُنظر : العين (حم ، حرقوص) ، وجمهرة اللغة (حمم) ، وتهذيب اللغة (حم) ، والصحاح (حمم) ، وأساس البلاغة (حمى) ، والمحكم (حم) ، ولسان العرب (حمم) .

(3) يُنظر : المصادر السّابقة ، المواد نفسها .

وأنَّ النشاط الجماليّ الصوتيّ لا يمكن أنْ ينفصل عمّا نسميه – ببساطة – إدغامًا أو مدًّا أو لينًا أو إبدالاً أو وقفًا وإسكانًا، وغير ذلك من مظاهر البناء الصوتيّ "[1] .

وبعدُ ، فها هي الجوانب الصوتية ، التي تسنّى لي ملاحظتها في كتاب الزّاهر ، لابن الأنباري ، ولو أنَّنا عاصرنا الرجل وسمعنا منه هذا البيان لمعاني كلمات الناس نُطقًا لتبيّنت لنا خصائصُ صوتيةٌ كثيرةٌ ، فالكتابة " في أي لغةٍ لا تعكس صورة النُّطق لهذه اللغة بشكلٍ دقيقٍ ، فهي وسيلةٌ عاجزةٌ عن تصوير كافة الخصائص الصوتية لهذه اللغة ؛ لأنَّها تُسقط من حسابها عواملَ ومميزاتٍ كثيرةً ، تحتفظ بها اللغة المنطوقة ، مثل عوامل السرعة والزمن والبُعد ، واختلاف النُّطق حسب الأفراد واللهجات ، وكلُّ ذلك يؤدي إلى طائفةٍ من الاختلافات في أحوال نطق الصوت الواحد ؛ ومن ثمّ عندما يتحول الصوت اللغوي إلى حرفٍ مكتوبٍ يصبح رمزًا ، ويسقط من حسابه كل تلك الاختلافات "[2] ، وعلى الرغم من ذلك ، فإنَّ هذه الملاحظ الصوتية تُعْرب لنا عن نظرة ابن الأنباري الثاقبة بالنسبة للدرس الصوتيّ ، في إطار جهود القدماء تجاه هذا الدرس ، ومحاولة استثماره ، وبيان طاقاته التعبيرية .

(1) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 37، ويُنظر به أيضًا ص 37– 62 حيث بيانه للنشاط الجماليّ الصوتي في الشعر، من جهة كونه تفاعلا ونشاطا بين المعاني ؛ ومن ثَمَّ محاولة الخروج من القوالب الجافة الموجّهة ، وبحث الدكتور البدراوي زهران بمجلة مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة ، بعنوان: في ضوء التحليل اللغويّ " من نماذج الانسجام الصوتيّ داخل بنيان القرآن الكريم " ص 94 – 157! ، فهو بحثٌ قيِّم يخرج من المنحى الصوتيّ الموجّه إلى بيان النشاط الجماليّ للتشكيل الصوتي داخل النص القرآني .

(2) مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 32 ، ويُنظر : اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة " بحثٌ في النظرية " ، ص 30 – 31 .

الخاتمة

هكذا نأتي إلى خاتمة البحث في مَلامِحِ الدَّرْسِ الصَّوتِيِّ وعلاقَتُه بالدَّلالةِ في كتابِ الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس لابن الأنْبارِيِّ ، والذي كانت غايته الأساسية بيان دور ابن الأنباريّ - باعتباره أحد القدماء - في الدَّرس الصوتيّ وعلاقة ذلك بالمعنى ، من خلال الكتاب المذكور ، وذلك برصْد الدوال الصوتية ، والكشْف عن أسرارها لدى ابن الأنباريّ في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون . وعلى الرّغم من صعوبة القيام بصياغةٍ اختزاليةٍ لمجموع نتائج البحوث التطبيقية ، وكون البحث في حدِّ ذاته نتيجةً كبرى ، تضمنّت بعض النتائج الصُّغرى ، فإنّه لا مانع من الإدلاء بالآتي :

- تبيّن أنّ الأمثال أو أقوال الناس - على نحو ما وجِد في الزّاهر - بها العديد من القضايا الصوتية ، ممّا يمكن بحثُه ، نحو الإبدال الصوتيّ بين الصوامت ، والإحلال بين الصوائت القصيرة ، والقلب المكانيّ ، وضروب الانسجام والتناسب الصوتيّ ، نحو المماثلة والمخالفة ، والإتباع والمزاوجة ، وقضية غير الصّحيح صوتيًّا ، والهمْز وترْكه ، وغير ذلك من مباحث علم الأصوات .

- تبيّن أنّ الإبـدال الصـوتيّ بين الصـوامت هو قيام حرفٍ مكان حرفٍ ، في لغتين ، لمعنًى واحد ، حتى إنهما لا يختلفان إلاّ في هذا الحرف ، يرافق ذلك وجود علاقةٍ صوتيةٍ بين المُبـدل والمُبدل منه في المخـرج أو الصفـات ، وإذا لم توجدْ علاقة صوتية بين الحرفين المُبدلين ، فالكلمتان من قبيل التـرادف أو شِبْه التـرادف . هـذا ، وقد

اتّضـح أنّ ابن الأنبـاريّ كان على وعي بهذا الإبدال ، نحو قوله : يُقال : سننت الماء على وجهي : إذا صببته على وجهي ، ويُقال : شننته على وجهي : إذا صببته أيضًا عليه ، بالسين والشين جميعًا ، وأنّه كان يتدخل أحيانًا ، فيُصرِّح بأنّ هذا أو ذاك أعلى وأفصح ، وهو الأمر الذي أسلم إلى وعي ابن الأنباريّ بأنّ ذلك ربّما يكون راجعًا إلى الاختلاف اللّهجيّ ، أو أنّه نتيجةٌ للتطوُّر الصوتيّ ، أو التصْحيف والتحريف ، أو كثرة الاستعمال ، مع الإشارة إلى سبب مهمٍّ ، بدا واضحًا في الزّاهر ، وهو أخطاء العوام . وبالإضافة إلى أنّ للإبدال أهميةً ، تكمن في أنّه أضاف مادةً ضخمةً إلى العربية ، حفلت بها المعاجم العربية والكتب اللغوية ، فإنّه يجب بيان نشاط الإبدال بوجه عام وفاعليته الجمالية صدد التعرُّض لتحليل النصوص ، وبيان طاقتها التعبيرية ، من منطلق أنّ الإبدال الصرفيّ قائمٌ على أساسٍ صوتيّ ، فممّا لا شـكّ فيه أنّ التحليل الجمـاليّ يرفض فكـرة التبدلات الصوتية الموجّهة ، وتكوين ألفاظ جديدة ، ويرفض المعنى البرئ من فاعلية التركيب والسياق ، ومثل هذا الرفض خليقٌ بأنْ يجعلنا نعيد النظر في تشكيلاتٍ كثيرةٍ من بناء اللغة والشعر معًا ، فالتحليل الجمالي يثري التركيب والسياق ، ويلعب دورًا هامًّا في تكييف نظرةٍ خاصة للمعنى الأدبيّ وقيمته الفنية .

- تبيّن أنّ للإحـلال بين الصـوائت القصيـرة أهميته في الدَّرس الصوتيّ ، من جهة أنّه قد يترتّب عليه اتّفاق الدلالة أو اختلافها ، وذلك نتيجة اختلاف الرِّوايات المُترتِّبة على تباين اللهجات ، من مُنطلق أنّ الاستعمال اللَّهجيّ يؤدِّي دورًا مُهمًّا في تعليل الاختلاف في بنية الكلمة

خلال اللغة المنطوقة ، بالإضافة إلى دورها على المستويين الصرفيّ والنّحويّ ، وهو الأمر الذي يؤكّد على أنّ الصوائت تقوم بدورٍ ، لا يقلُّ أهميةً عن دور الصوامت ؛ ومن ثَمّ ينبغي التعويل على إبراز هذا النشاط في تحليل نصوص اللُّغة ، شعرها ونثرها .

- اتّضح أنّ القلب المكانيّ ظاهرةٌ صوتيةٌ ، تنبّه لها ابن الأنباريّ ، كغيره من القدماء والمحدثين ، قد ترجع إلى التيسير في النُّطق ، وتحقيق نوعٍ من الانسجام الصوتيّ ، أو ترجع إلى اختلاف اللّهجات – على نحو ما أشار ابن الأنباريّ – أو التحريف أو أخطاء العوام والأطفال .

- اتّضح أنّ الانسجام الصوتيّ هو تأثُّر الأصوات اللغوية ، بعضها ببعض تأثُّرًا يهدف إلى نوعٍ من المماثلة أو المخالفة أو الإتباع والمزاوجة ، تحقيقًا لتيسير النُّطق ، والاقتصاد في الجهد العضليّ ؛ ومن ثَمّ كان الشيوع الواضح للمماثلة ، بقسميها التقدُّمية والرَّجعية ، لدى ابن الأنباريّ ، وهنا أشير – كما أشرت آنفًا – إلى أنّه إذا كانت المماثلة – أو الإدغام – ترتد إلى صفةٍ خاصّةٍ أو قوةٍ ذاتيّةٍ في الصوت المؤثّر ، تميّزه عن مجاوره الذي يتأثّر به ، ولهذا المنحى مكانه وأهميته التي لا جدال فيها ، فإنّ التحليل الجمالي للإدغام أو المماثلة ذو مطالبَ أخرى ، يجب ألاّ تُهمل .

- أمّا عن المخالفة الصوتية ، بقسميها التقدُّمية والرَّجعية ، فقد عرض لها ابن الأنباريّ في أكثر من موضع ، مُستشهدًا بكلام العرب ، من الشعر والنثر ، مشيرًا إلى تحقُّق الانسجام الصوتي من خلالها .

- أمّا عن ظاهرة الإتباع والمزاوجة ، فإنّه يتّضح من خلال ملامحها ولَعُ ابن الأنباريّ بها ، سواءٌ أكانت بالواو أم بغير الواو ، مُبتغيًا من ورائها إعلام المتلقي بمدى سعْي العربيّ إلى تحقيق الانسجام الصوتيّ ، وقد اتّضح من خلال عرْضه أنّ النظام اللغويّ يتميّز بالمرونة ، في تآزره مع الدّرس الصوتيّ ، وذلك بإبدال صوتٍ من صوتٍ آخر ، أو جَمْع كلمةٍ على غير القياس ، أو إدخال الهاء في كلمةٍ مّا ، وغير ذلك ممّا يمكّننا من القول بإمكانية بحث ملامح الترخُّص اللغويّ من خلال الإتباع والمزاوجة في كتاب الزّاهر ، أو فيه وفي غيره ممّن عرضوا لهذا الضَّرْب من الانسجام الصوتيّ ، الذي أراه -- فيما أرى – غير مقصودٍ لذاته في المقام الأول ، بل المقصود لَفْت انتباه المتلقي إلى ما يحمله هذا القول المُغلّف بالانسجام الصوتيّ من دلالةٍ مّا ، بحيث يتلقى دفقة البناء اللغويّ ذي النسيج المُحكم والنَّسق الصوتيّ ، فيعيش إيحاء الدلالة ، التي إذا خرجت من خلال الانسجام الصوتيّ كانت ذات أثرٍ قويّ ؛ ومن ثَمّ ينبغي التنبُّه إلى بيان هذا الدور صدد تحليلنا للشّعر أو النّثر على السواء .

- تبيّن أنّ غير الصَّحيح صوتيًا شأنه شأن غيره من مستويات غير الصَّحيح ، نحو غير الصَّحيح صرفيًا أو نحويًا أو دلاليًا ، عرض له ابن الأنباريّ في الزّاهر بصورةٍ تلفت نظر المتلقي إلى أنّ غير الصَّحيح صوتيًا يتّصل بجميع الظّواهر الصوتية ، فقد يتّصل بالإبدال بين الصوامت ، أو بالإحلال بين الصوائت القصيرة ، أو بالهمز

وتَركه ، أو بالتخفيف والتَّشديد ، أو بالصوائت وعلاقتها بالأبنية الصرفية ؛ ومن ثَمّ فإنَّه يجب التنبُّه إلى هذا المستوى من التحليل ، من منطلق تعلُّقه بغير الصَّحيح دلاليًا ، والصِّحة الدلالية هي غاية ما يهدف إليه المُبدع من وراء إبداعه .

– تبيّن أنّ منهج ابن الأنباري في الزاهر – وعلى وجه التحديد في تناوله للقضايا الصوتية – يطبعه المنهج الوصفيّ ، فوصف المادة اللغوية التي جمعها من أمثال الناس وأقوالهم ملاحظًا إيّاها مستقرئًا لها من خلال مستويات اللغة المختلفة ، مع وجود بعض التعليلات القليلة . وفي إطار ذلك حرص ابن الأنباري على تدعيم آرائه من خلال القرآن الكريم والحديث الشريف أحيانًا والشعر والنثر ، ممّا يمكّننا من القول بأنّ كلّ هذا الاستشهاد يُعتبر من أهم الأسس المنهجية التي بنى عليها تناوله لهذا القدر من كلمات النّاس ، وفي إطار ذلك كلّه لم يغفل ابن الأنباري العلاقة بين مستويات التحليل اللغويّ .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
- أبحاث في اللغة العربية ،للدكتور داود عبده ،بيروت ، 1973 .
- الإبدال ، لابن السِّكّيت ، تحقيق د . حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1398 هـ – 1978 م .
- الإبدال ، لأبي الطيِّب اللغويّ " عبد الواحد بن علي الحلبي ت 351 هـ " ، حققه عز الدين التنوخي ، دمشق ،1379 هـ – 1380 هـ / 1960 م – 1961 م .
- الإبدال اللغويّ في ضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور إسماعيل الطحان ، مجلة كلية آداب المستنصرية ، العدد الأول ، السنة الأولى ، العراق .
- الإتباع والمزاوجة ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق كمال مصطفى ، القاهرة ، 1947 م .
- الإتباع والمزاوجة في لهجات البدو (قبيلة الحطمان نموذجًا) ، علي الطاهر عبد السلام ، ضمن بحوث اللهجة الليبية في فضائها العربي الأوسط بين المشرق والمغرب ، الحلقة الثانية ، الجزء الأول ،مجمع اللغة العربية ، طرابلس، ليبيا،2007 م .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، للدكتور عبدالصبور شاهين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1408 هـ – 1987 م .
- أساس البلاغة ، للزَّمخشري " أبو القاسم محمود بن عمر ، ت 538 هـ " ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1923 .
- أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ – 1987 م .

- الأشباه والنظائر ، للسيوطي "جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . ت 911 هـ " ، تحقيق عبد الرءوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، 1975 .

- إصلاح المنطق ،لابن السِّكِّيت ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د.ت.

- الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ،1975 م .

- أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، للدكتور كريم زكي حسام الدين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ،1421 هـ- 2001 م .

- أصول تراثية في علم اللغة ، للدكتور كريم حسام الدين ، الأنجلو المصرية ،القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1985 .

- إعراب القراءات السبع وعللها ،ابن خالويه "الحسين بن أحمد" ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1992 م .

- أمالي ابن الشَّجري ، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي " ت 542 هـ " ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1992 م .

- البحر المحيط "أبو محمد يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت 745 هـ " - دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ - 1993م

- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيديّ " مُحب الدين أبي الفيض ، ت 205 هـ " ، طبعة دار الكتب المصرية ، مصر ، د . ت .

- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1985 م .

- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، للدكتور صالح سليم الفاخري ، دار عصمى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996 م .

- التطور اللغويّ التاريخيّ ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1983 .

- التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مجلة مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،العدد الثالث والثلاثون ، مايو 1974 م .

- التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه وصححه وعلّق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1414 هـ - 1994 م .

- التعليل اللغويّ عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة أبستومولوجية ، للدكتور جلال شمس الدين ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994 .

- التغاير التصريفيّ بين القراءات وأثره في تنوع الدلالة (ظاهرة التضعيف والتخفيف)،للدكتور ساسي إمحمد مانيطة ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ليبيا ، العدد الثالث والعشرون ، 2006 م .

- تفسير الطبري ،لمحمد بن جرير بن يزيد الطَّبريّ ت 310 هـ ، دار الفكر ،بيروت ، 1405 هـ .

- تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن" ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن فرج القرطبي ، ت671هـ ، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، 1372 هـ .

- تلمُّس أثر المماثلة في نمو المعجم العربي ، للدكتور مهدي أسعد عرار ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد الأول بعد المئة ، نوفمبر 2003 م .
- تهذيب اللغة ، للأزهري " أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ت 370 هـ " ، تحقيق عبد السلام هارون ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د.ت .
- جمهرة اللغة ، لابن دُريد " أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ البصري ،ت 321 هـ "، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،د . ت.
- الحروف ضمن كتاب ثلاثة كتب في الحروف ، للرازي"أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي "، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، الطبعة الأولى ،1982م .
- الخصائص ،لابن جني"أبو الفتح عثمان بن جنّي ت 391 هـ" ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 1408 هـ – 1988 م .
- الدُر المصون في علم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1414 هـ – 1994 م .
- الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللة وعلم اللغة ، للدكتور غنيم الينبعاوي ،منشورات جامعة أم القرى،السعودية،1418 هـ .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، للدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق 1980
- دراسات في علم اللغة ، للدكتورة فاطمة محجوب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976 .

- دراسات في فقه اللغة ، للدكتور صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، الطبعة العاشرة ، 1983 م .
- دراسة الصوت اللغوي ،للدكتور أحمد مختار عمر،عالم الكتب ، القاهرة ، 1418 هـ – 1997 م .
- الدلالة الصوتية ، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل ،للدكتور كريم حسام الدين ،الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ – 1992 م .
- الدلالة الصوتية في اللغة العربية ، للدكتور صالح سليم عبدالقادر ، منشورات جامعة سبها ، 1988 م .
- ديوان رؤبة ، ضمن (مجموع أشعار العرب) ، تصحيح وليم بن الورد ، طبعة مدينة ليبسيغ ، 1903 م .
- الزّاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت 328 هـ ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، اعتنى به عزُّ الدين البدوي النجّار ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ – 1992 م .
- الزجاجي ومعيار الإبدال اللغوي في كتابه الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للدكتور فوزي يوسف عبد الهابط ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، بالمنوفية ، العدد التاسع ، 1989 .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ،القاهرة ،1954 .
- شرح المفصل ،لابن يعيش " موفق الدين بن علي بن يعيش ت 643 هـ " ، طبعة المنيرية ، د . ت .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، ثعلب " أبو العباس أحمد بن يحيى "، تحقيق أحمد زكي العدوي ،طبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1944

- شعر الأخطل ،صنعة السُكَّري ،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ،دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، 1416 هـ - 1996 م .

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس " أبو الحسين أحمد بن فارس ت 395 هـ " ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الحلبي ، 1977 م .

- الصرف وعلم الأصوات ، للدكتورة ديزه سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1996 .

- الصّوت اللغويّ في القرآن ،للدكتور محمّد حسين علي الصّغير ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، لبنان ، 2000 م .

- ظاهرة القلب والإبدال في اللهجات العربية القديمة ، للدكتور محمد سعيد محمد أبو عبا،رسالة ماجستير، بكلية اللغة العربية ، المنصورة ، 1401 هـ -- 1981 م .

- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربيّ ، للدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، 1988 م .

- الظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز لابن عطية الغرناطي في ضوء علم اللغة الحديث ، عبد القادر سيلا ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1421 - 1422 هـ - 2000 - 2001 م .

- الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن، للدكتور أحمد علي محمود ربيع ،رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، المنصورة 1991 م .

- علم الأصوات ، برتيل مالمبرج ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1988م .

- علم اللغة العام (الأصوات) ، للدكتور كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1975 .

- علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمي حجازي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د . ت .

- علم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عاطف مدكور ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1986 م .

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، للدكتور محمود السعران ، دار المعارف ، القاهرة ، 1962 م .

- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175 هـ ، تحقيق د . مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي ،دار الرشيد ،العراق ،1980م .

- فقه اللغة وعلم اللغة " نصوصٌ ودراساتٌ " ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991 .

- في ضوء التحليل اللغويّ " من نماذج الانسجام الصوتيّ داخل بنيان القرآن الكريم " ، للدكتور البدراوي زهران ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الثاني والخمسون ، صفر 1404 هـ - نوفمبر 1983 م .

- القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري في ضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور إبراهيم عبد الله سالم ، رسالة دكتوراه بآداب طنطا ، مصر ، 1419 هـ - 1999 م .

- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1402 هـ - 1982 .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري "أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت538هـ " ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ - 1988 م

- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، للدكتور عبدالعزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة ، د.ت .

- لسان العرب ، لابن منظور " أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، ت711 هـ "، طبعة جديدة محققة ومنقحة ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .

- اللغة ،فندريس ،ترجمة الدواخلي والقصاص،طبعة مصر،1950

- اللغة العربية ، خصائصها وسماتها ، للدكتور عبد الغفار حامد هلال ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1406هـ – 1986 م .

- اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة ، بحثٌ في النظرية ، للدكتور محمد العبد ، دار الفكر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990 .

- اللهجات العربية نشأةً وتطوُرًا ، للدكتور عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1414 هـ – 1993 م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الثانية ، 1386 – 1389 هـ – 1966 – 1969 م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413هـ- 1993م .

- المُحْكم والمحيط الأعظم ، لابن سِيدَه " أبو الحسن علي بن إسماعيل ت 458 هـ " ، طبعة الحلبي ، القاهرة ، 1958 م .

- المُخصّص ، لابن سِيدَه " أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ت 458 هـ " ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1319 هـ .

- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994 .

- معالم الأصوات العربية ، للدكتور عبد المنعم عبد الله محمد ، والدكتور صلاح الدين محمد قناوي ،كلية اللغة العربية ،القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1417 هـ 1997 م .

- معاني القرآن ، للفرّاء " أبو زكريا يحيى بن زياد " ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1955 – 1972 م .

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج " أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، ت311هـ " ، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998 .

- معجم القراءات ، للدكتور عبداللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1422 هـ- 2002 م

- مقاييس اللغة ، لابن فارس " أبو الحسين أحمد بن فارس ، ت 395 هـ " ، تحقيق عبدالسّلام هارون ، دار الفكر، القاهرة ، 1399 هـ – 1979 م .

- مقدِّمة لدراسة علم اللغة ، للدكتور حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 .

- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1958 .

- من قضايا فقه اللغة ، للدكتور محمد السيد عطية ، دار الوفاء ، المنصورة ، د . ت .

- مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1400 هـ – 1979 م .